

## الفصل الأول

### مشكلة الدراسة وخلفيتها

#### مقدمة

تعتبر الضرائب أحد أهم الموارد للحكومات في الاقتصاديات الحديثة ، وتحتل الضرائب أهمية كبيرة وبخاصة ضريبة الدخل باعتبارها جزء من الناتج المحلي الإجمالي وإحدى مكونات دالة الطلب الكلي ومن أهم العوامل المؤثرة على الاستثمار وهي بالتالي إحدى أدوات السياسة المالية الهامة التي تؤثر على وتيرة ونمو نشاط القطاع الخاص والاقتصاد الوطني بشكل عام وتساهم في حل مشاكل اقتصادية كثيرة منها البطالة والتضخم وغيرها. (أبو علي, 2010 )

هذا ولما كانت الأراضي الفلسطينية المحتلة عموماً وقطاع غزة على وجه الخصوص قد تعرضت خلال السنوات القليلة الماضية لمجموعة من الظروف الاستثنائية والمتغيرات السياسية التي كان لها تأثيرات كبيرة على مختلف بنى المجتمع في القطاع لاسيما البنيتين الاجتماعية والاقتصادية وكان للإجراءات التي اتخذتها سلطات الاحتلال بعد ما شهدته الأراضي الفلسطينية من انقسام سياسي انعكاسات اقتصادية واجتماعية ثقيلة من الصعب تجاوز أثرها على المدى المنظور ومن أبرز الأمور التي قامت بها قوات الاحتلال فرضها عقوبات جماعية على كافة سكان قطاع غزة من خلال الحصار القائم منذ أكثر من 10 سنوات والحروب التي شنتها الآلة العسكرية الاسرائيلية وايضا جدير بالذكر حالة الانقسام التي يعيشها قطاع غزة ساهمت بشكل كبير في تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية كل ذلك أدى الى تدهور اقتصادي خطير ترتب عليه ضعف الهيكل الاقتصادي في قطاع غزة بحيث تراجعت طاقة البنى الانتاجية الى مستوى الصفر تقريباً وبعبارة أخرى هذه الحالة تزايد الاستهلاك مع التضخم وفي ظل هذا الوضع الراهن ما يزال الانقسام يعمق جراح قطاع غزة ويمكن القول بأن النظام الضريبي ما زال يشكل عبئاً على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في قطاع غزة والذي يظهر في الاعتماد المتزايد على ضريبة الدخل والتي تزيد من الأعباء الاقتصادية للأسر الفلسطينية التي تعاني من الفقر والفقر المدقع من خلال تتبع النظام الضريبي والجبائي المفروض في قطاع غزة يتضح أن الضرائب كأداة مالية لتحفيز النمو الاقتصادي قد عمقت اللامعالية في توزيع الدخل وتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة وتحديداً في الفترة 2007-2014 وعلى الرغم من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والحرمان إلا أن السياسة الضريبية التي اتبعت في الربع الرابع من العام 2014 من شأنها تعميق المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وانخفاض الطلب الكلي ومما يرافقها تراجع للاستثمارات وفرض تلك الضرائب يعني مزيداً من التراجع المدوي في الأنشطة الاقتصادية وبعد

مرور ستة أشهر على مزاوله حكومة التوافق الوطني لأعمالها في الأراضي الفلسطينية والتي جاءت أثر اتفاق حركتي حماس وفتح في أبريل للعام 2014 أو ما عُرف بورقة الشاطئ وخلال تلك الفترة لم يطرأ أي تحسن يذكر في الأداء الاقتصادي لقطاع غزة وتحديداً في قضية تحفيز النمو الاقتصادي والحد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية القائمة ورفع الحصار أو تسهيل عمل المعابر المغلقة . (الميزان لحقوق الانسان, 2011) .

### مشكلة الدراسة:

في ضوء ما سبق فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول السؤال الرئيسي :  
ما هي الآثار الاجتماعية والاقتصادية النابعة من فرض ضريبة الدخل والتهرب منها في قطاع غزة ؟

ويتفرع منها الاسئلة الفرعية :

- 1- ما أثر ضريبة الدخل في تمويل نفقات الدولة ؟
- 2- ما أثر ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل ؟
- 3- ما أثر ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية ؟
- 4- ما هي اسباب التهرب الضريبي في غزة ؟

### اهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق ما يلي :

- 1- الوقوف على أهمية الضريبة كمورد رئيسي من موارد حكومة غزة.
- 2- تحصيل اثار التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة.
- 3- التعرف على دور الحكومة في الاستفادة من ضريبة الدخل لتحقيق الاهداف الاجتماعية.
- 4- وضع حلول مقترحة للمساعدة على الحد من ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل.

### فرضيات الدراسة :

في ضوء ما سبق فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول الفرضية الرئيسية :  
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  بين السياسة الضريبية والاثار الاجتماعية والاقتصادية لضريبة الدخل والتهرب منها.  
والذي يتفرع منها الفرضيات التالية :

- 1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  بين السياسة الضريبية ودورها في تمويل خزينة الدولة.

- 2- - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(0.05 \leq \alpha)$  بين السياسة الضريبية ودورها في تحقيق الأهداف الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل.
- 3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(0.05 \leq \alpha)$  بين السياسة الضريبية ودورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية.
- 4- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(0.05 \leq \alpha)$  بين السياسة الضريبية ودورها في أسباب التهرب الضريبي في قطاع غزة.

#### اهمية الدراسة :

تسعى الدراسة الى تحليل اثار ضريبة الدخل نحو تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة الوصول اليها, حيث ان حصيلة هذه الضريبة تساهم في دعم موازنة الدولة وتعمل على تنمية مواردها الذاتية التي تعتبر احد العناصر الهامة في موارد السلطة. وبذلك فإن هذا البحث سوف يحقق الفائدة المرجوة منه من خلال تحليل الجوانب المرتبطة بالأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بالموارد الضريبية, وبالتالي سوف يسهم البحث في الوقوف على تلك الجوانب والعمل على تعزيزها مما يؤدي الى خدمة الادارة الضريبية دعماً لخزينة السلطة وزيادة متطلبات استقرارها.

#### حدود الدراسة :

حدود مكانية: قطاع غزة

حدود زمانية : الفصل الثاني من عام 2016 / 2017

حدود بشرية: سكان قطاع غزة

#### مصطلحات الدراسة:

**ضريبة الدخل :** هي ضريبة تفرضها حكومات الدول على الدخل المالي وتعتبر ضريبة قانونية إذ يتم اقتطاعها بموجب القانون من إجمالي قيمة دخل الأفراد والمنشآت، وتعد من المصادر المالية التمويلية الخاصة في دعم الخدمات العامة المقدمة للمواطنين.

**التهرب الضريبي:** عدم دفع الضريبة المستحقة على المكلف, ويكون ذلك إما جزءاً منها أو كل النسبة المفروضة عليه ويتم التهرب قبل بدء فترة الدفع أو خلالها باستخدام وسائل غير مشروعة.

#### الاثار الاجتماعية والاقتصادية لضريبة الدخل :

الآثار التي تترتب على الضريبة وهي الحدود التي لا يجب للضريبة أن تتعداها دون الإضرار بالاقتصاد القومي أي في الكميات الاقتصادية الرئيسية وهي الاستهلاك والادخار والإنتاج وأثر الضرائب في توزيع الدخل القومي وفي البنيان الاجتماعي والذي يشكل الآثار الاجتماعية للضريبة.

## الفصل الثاني

### الخصائص الطبيعية للضريبة والقواعد التي تقوم عليها

#### تمهيد

أنها فريضة نقدية يلزم الفرد بأدائها للدولة طبقاً لقواعد محددة باعتباره عضو في المجتمع لا لغرض إنفاقها للصالح العام فحسب، بل بغية تحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع؛ وتعرف أيضاً بأنها مبالغ نقدية تدفع إجبارياً من قبل الأفراد إلى حكوماتهم بصورة دورية بهدف تمويل خدماتهم ، وتنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية كما هي محددة وفقاً للقوانين والأسس والقواعد والمعدلات المقررة لذلك بدون تلقي مقابل مباشر، وأن ضريبة الدخل تفرضها حكومات الدول على الدخل المالي وتعتبر ضريبة قانونية إذ يتم اقتطاعها بموجب القانون من إجمالي قيمة دخل الأفراد والمنشآت، وتعد من المصادر المالية التمويلية الخاصة في دعم الخدمات العامة المقدمة للمواطنين.

#### خصائص الضريبة :

من الأهمية بمكان بيان الخصائص الضريبية التي تتفرد عن غيرها من الإيرادات بخصائص معينة، وقد تناولت أدبيات هذه الضريبة الإشارة إلى تلك الخصائص تمييزاً لها عن مصادر الإيرادات الأخرى أهمها: (القطاونة، عفانة، 2008:17).

1- **شخصية الضريبة:** أي أن ضريبة الدخل تلحق المكلف بشخصه سواء الطبيعي أو المعنوي وبذلك تكون الضريبة مستحقة ويتابع تحصيلها من الشخص نفسه، فمثلاً لو قام أحد الأشخاص الطبيعيين ببيع مؤسسته الفردية إلى شخص آخر فإن الضريبة تستحق وتحصل من السنوات السابقة على عملية البيع من البائع ودون ملاحقة ومتابعة للمؤسسة بعد البيع لتحصيل الأرصدة المستحقة السابقة، أما في الحالات التي يكون فيها المكلف شخصاً معنوياً فإن متابعة استحقاق الضريبة وتحصيلها يكون من الشخص المعنوي نفسه وبغض النظر عن أوضاع الشركاء ومساهماتهم أو دخول شركاء جدد أو انسحاب كل أو بعض الشركاء القدامى، وبحيث تبقى المسؤولية تجاه الدائرة على عاتق الشخص المعنوي نفسه بغض النظر عن الشركاء (حمد الله، 2005.12)

2- **سنوية الضريبة:** تسري الضريبة على إيرادات السنة المالية ( 12 شهراً) وهذا ينسجم مع أحد المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهو مبدأ الدورية، وعرفت السنوية الضريبية بأنها: السنة المالية التي تبدأ باليوم الأول من كانون الثاني وتنتهي باليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة نفسها مع مراعاة ما جاء في هذا القانون من

مدد تقدير خاصة، وذلك لتجنب تراكم الضريبة لعدة سنوات، وأيضًا من الأهمية فرض الضريبة بشكل سنوي وذلك لارتباطها بالفترة المالية للشركة الاستثمارية حيث تكون عادة سنة لاحتساب الأرباح وإعداد دفاتر الحسابات والميزانية العمومية (حمد الله، 12:2005)

3- **الضريبة التزام نقدي:** بمعنى أنها عبارة عن مبلغ من النقود يؤديه الفرد للدولة، إن مثل هذا التأكيد اليوم لم يكن له لزوم لو لم تمر الضريبة في فترة تاريخية طويلة حيث كانت تدفع في أثنائها على شكل خدمات أو حاصلات، ومع تقدم المجتمع وارتفاع نظمته الاقتصادية والاجتماعية، وأصبح من مصلحة الدولة في هذا العصر أن لا تتبع طريقة استيفاء الضرائب عينًا نظرًا لارتفاع تكاليف هذه الطريقة وبعدها عن العدالة، ولعدم ملاءمتها لمقتضيات التمويل وبالتأكيد عدم ملاءمتها لمقتضيات التمويل العامة لاسيما في عصر النقود (القطاونة، عفانة، 17:2008).

4- **الضريبة تدفع جبرًا:** أي أن الفرد يدفعها وفق نظام قانوني يحدد حجم المبلغ الضريبي وكيفية دفعه الذي يتم بقانون حيث يتم فرضها من قبل الدولة أي أنها إلزامية للمكلف ولا يخير في دفعها وموعدها (القيسي، 129:2000)

5- **الضريبة تفرض من قبل الدولة:** إن الضريبة لا يمكن أن تفرض أو تعدل أو تلغى إلا بالقانون، فالإدارة الضريبية التي تقوم بتنفيذ إرادات السلطة العامة لا يحق لها إلا جباية وتحصيل الضرائب المسموح بها من قبل السلطات المختصة بالدولة هي السلطة التنفيذية أي الحكومة بعد موافقة السلطة التشريعية وتشمل أيضًا جميع المؤسسات التي تتمتع بسلطة عامة مثل أمانة العاصمة (ياسين، 12:2005)

6- **إن الضريبة تفرض وفقًا لقدرة المكلف:** فالمبدأ العام أن الضريبة تفرض وفقًا لقدرة المكلف، وبعد حسم التنازلات والإعفاءات القانونية المقررة في التشريع الضريبي المطبق في الدولة، وهذا المبدأ العام يستجيب بالتأكيد لمفاهيم العدالة والإنصاف، ويجنب المكلفين عبء النزوح تحت وطأة موجبات لا طاقة لهم بها.

أما في الواقع فالدولة بما لها من سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية تعتمد إلى فرض الضرائب، وتحديد أسعارها من دون أن تلتزم التزامًا قاطعًا لا بمعيار (قدرة المكلف على الدفع)، ولا بدرجة يسره أو عسره، ولذلك فقد تجنب معظم علماء المالية النص في تعريف الضريبة أو في تبيان خصائصها على أنها (تفرض وفقًا لقدرة المكلف) لأن مثل هذا التعريف غير دقيق (عطوي، 36:2006)

7- **الضريبة تدفع بصورة نهائية:** حيث إن دافع الضريبة لا يأمل في استردادها، إذ لا يحق له مطالبة الدولة برد المبالغ التي حصلت منها في صورة ضرائب طالما تم ذلك

التحصيل في حدود القانون، حتى ولو أثبت عدم انتقاعه بخدماتها، وهذه الخاصية هي التي تميز الضريبة عن القرض الإجباري الذي تلتزم الدولة قانوناً برد مبلغه للمقرضين بل وأحياناً بدفع فوائد عنهم (شهاب، 2004:305)

8- **الضريبة تفرض وتدفع دون مقابل:** ويعني ذلك أن ما يتم دفعه لا ينعكس مباشرة على منفعة شخصية أي موجب مقابل ولا يعطي التالي أي حق خاص محدد على الدولة فحصيله الضريبة تستعمل مع الإيرادات العامة الأخرى من أجل تأمين مصلحة الجماعة التي ينتمي إليها هذا الفرد دون النظر إلى مقدار ما ينفعه منها (سلوم، 1990:62)

### أركان الضريبة:

تعددت أركان الضريبة لتعدد مفاهيمها وأهميتها ومن هذه الأركان أبو حشيش (2004 )

1. الضريبة إجبارية وليس اختيارية وفق القانون.
2. تدفع من قبل الافراد للدولة وتشكل التزاما عليهم وتقبل بشكل عيني .
3. لا يحصل المكلف على خدمة بشكل مباشر وإنما هي منفعة عامة.
4. يتم فرضها وفق القوانين والغاؤها وتعديلها أيضاً وفق القوانين.
5. تختص الدولة بفرضها وجمعها من الأفراد ويمكن تفويض الغير بتحصيل الضريبة كما هو الحال عند تفويض البلديات لتحصيل بعض الضرائب.
6. تفرض الضريبة على الأفراد سواء الطبيعيين أو المعنويين.
7. تستخدم الضريبة في تمويل نفقات الدولة (تقديم الخدمات العامة للمجتمع).
8. تدفع بصورة دورية وهناك حالات معينة تكون الضريبة لمرة واحدة.
9. تدفع بصورة نهائية وغير مستردة حتى في حال وجود فائض في موازنة الدولة.

### قواعد وأسس فرض الضريبة:

يقصد بقواعد الضريبة هي تلك القواعد والأسس التي يتعين على المشرع المالي مراعاتها وهو بصدد تقرير النظام الضريبي في الدولة وترجع أهمية هذه القواعد إلى ضرورة التوثيق بين صالح المكلفين من جهة وصالح الخزينة العامة من جهة أخرى، وتعتبر القواعد الضريبية التي ضمنها المفكر الاقتصادي آدم سميث في كتابه ثروة الأمم الأصول التي يرجع إليها عند وضع نظام ضريبي وهذه القواعد هي: (أبو حشيش، 2004:27)

### 1- قاعدة المساواة والعدالة:

وتعني هذه القاعدة ضرورة اشتراك كل شخص في الدولة سواء كان شخصاً طبيعياً أو

معنويًا في دفع الضرائب المقررة عليه وهو ما يعرف بمبدأ عمومية الضرائب كما وتوجب هذه القاعدة مراعاة المقدرة المالية لكل شخص عند إخضاعه للضريبة، ومبدأ عمومية الضريبة يعني ضرورة إخضاع جميع الأشخاص وكافة الأموال للضريبة، فمن جهة العمومية الشخصية والتي يقصد بها أن تفرض الضريبة على جميع الأشخاص الخاضعين لسيادتها أو التابعين لها من المواطنين والأجانب الذين يقيمون فيها على حد سواء، ومن جهة العمومية المالية فتعني أن تخضع كافة الأموال الموجودة في إقليم الدولة وتخضع لسيادتها الدولة، وقد بين آدم سميث هذا المبدأ بقوله يجب أن يساهم رعايا الدولة في النفقات الحكومية بحسب مقدرتهم النسبية، أي بنسبة الدخل الذي يتمتع به المكلف في ظل حماية حكومته ولذا فهو أن فرضية الضرائب يجب أن تنص على الدخل لا على رأس المال والدخل ينحصر في الربح والأرباح والأجور ومع جواز الإعفاء من الضريبة بالنسبة للفقراء (خصاونة، 2004: 48)

مما تقدم فإن الأمر يتطلب الأخذ بهذا المبدأ لأن غير ذلك يخالف منطق العدالة ولا يعني هذا المبدأ عدم إعفاء بعض الأشخاص من دفع الضريبة لأسباب اجتماعية لوجود ظروف اجتماعية أو لأسباب سياسية كما في حالة إعفاء السلك السياسي والقنصليات ولكن مع ضرورة النص على ذلك صراحة (قاسم، 2003)

## 2- قاعدة اليقين:

ويقصد بهذه القاعدة أن تكون أحكام وقوانين الضرائب واضحة ومعلومة للمكلف وبسيطة ودون غموض أو إبهام، وذلك فيما يتعلق بتحديد الأموال الخاضعة للضريبة والنسبة التي تقطع من وعائها ومعيار وكيفية دفعها وأسلوب تحصيلها وكل ما يتصل بها من أحكام وإجراءات بحيث تكون معروفة بوضوح وبصورة مسبقة لدى المكلفين بأدائها، وتقضي قاعدة اليقين أيضًا أنه إذا كانت أحكام القوانين الضريبية تتغير باستمرار أو في أوقات متقاربة، فالتعديلات التي تطرأ على القوانين يجب أن تكون في أضيق نطاق (القطاونة، عفانة: 2008: 22)

ويرتبط مفهوم اليقين الضريبي بمفهوم الثبات والاستقرار الضريبي فالتحديد الواضح للضريبة يتعارض مع كثرة التعديلات في جوانبها المختلفة وكثرة التعديلات غير الضرورية يمكن أن تؤدي إلى الظلم والتحكم والفساد على الأخص من قبل القائمين على إدارة وتسيير الجهاز الضريبي، وبالتالي زعزعة سير العمل والنشاط المالي وزعزعة الثقة بأعضاء الجهاز الضريبي مما يدفع المكلفين إلى التهرب الضريبي، مما يقود إلى فشل السياسة المالية العامة للدولة في تحقيق أهدافها، ومن هنا تتأكد أهمية قاعدة اليقين وضرورة تطبيقها في المجال الضريبي حرصًا على تطبيق مبدأ العدالة الضريبية وكما

يقول الاقتصادي الإنجليزي آدم سميث أن عدم اليقين في أي نظام ضريبي أشد خطرًا من عدم العدالة في توزيع الأعباء الضريبية (عناية، 2005)

**3- قاعدة الملاءمة:**

تعني هذه القاعدة أن تكون أحكام تحصيل الضريبة المتعلقة بمواعيد وأساليب تحصيلها ملائمة للمكلف وتتوافق مع ظروفه وأوضاعه، وتطبيقًا لهذه القاعدة يجب أن يكون معيار دفع الضريبة مناسبًا للمكلف فمثلا تحصيل الضرائب المفروضة على الأرباح التجارية والصناعية بعد تحقيق هذه الأرباح مباشرة، ذلك أن تحصيلها قبل ذلك سوف يثير بعض الإشكاليات للمكلف ويجعله يشعر بشدة وطأتها وعدم استطاعته دفعها، وبالمقابل إذا تمت مطالبة المكلف بدفع الضريبة المستحقة على هذه الأرباح بعد مضي مدة طويلة من تحقيقها فإن تحصيلها سيكون صعبًا، لأن المكلف سيكون قد أنفق ما حصل عليه من دخل، وبناءا على ذلك فمن الأفضل تحصيل الضريبة مباشرة بعد تحقيق الربح لأن المكلف لن يشعر عندها بثقل عبء الضريبة، وإنما سيعتبر دفعها بمثابة دفعه لنفقة من النفقات الأخرى وتلتزم دائرة ضريبة الدخل استنادًا لهذه القاعدة لتبسيط مبلغ الضريبة إذا كان كبيرًا حتى يسهل على المكلف دفعها بسهولة ويسر (القطاونة وعفانة، 2008:23)

#### **4- قاعدة الاقتصاد في نفقات التحصيل:**

وتعني هذه القاعدة أن تكون نفقات جباية وتحصيل الضريبة في أدنى حد ممكن، حتى لا يتم تبديد الضريبة المحصلة، وتقليل صافي الإيراد الضريبي المحصل بعد خصم نفقات الجباية، وهو ما يمس جانب الوفرة في الحصيل، وهذا يتطلب تسهيل إجراءات الجباية، ومراعاة ذلك عند تحديد الوعاء الضريبي (صبري، 2006:13)

وعليه فإن المطلوب من السياسة الضريبية أن تقوم على المبادئ الضريبية العامة من مساواة وعدالة ويقين واقتصاد في التحصيل، ولا يجوز لها بأي شكل من الأشكال أن تحابي أحدًا على حساب الآخرين أو على حساب الخزينة العامة، لأن القيام بذلك سوف يؤدي إلى انهيار النظام الضريبي بشكل كامل بالإضافة إلى عدم تحقيق الأهداف التي فرضت الضريبة من أجلها (علاونة، 2000:9).

#### **أهمية الضرائب:**

تلعب الضرائب دورًا مهمًا أساسيًا في تسيير أمور الدولة الحديثة فهي الممول الرئيسي لأنشطتها ولموازنتها القومية، كما أنها تستخدم لتوجيه الاقتصاد القومي، ولها أثر في السياسات المالية وكذلك في الفلسفة السياسية والاجتماعية للدولة، كما تعتبر الإيرادات



الضريبية أهم موارد السلطة الوطنية الفلسطينية المحلية حيث تشكل حصيلة الضرائب الجزء الأكبر من الإيرادات في معظم دول العالم، غير أن التركيز على الضرائب يختلف من دولة لأخرى وذلك وفقاً للنظام الاقتصادي القائم ومدى توافر الموارد الاقتصادية. ويرتبط اختيار النظام الضريبي بمعرفة الدولة والمسؤولين فيها عند إعداد النظام الضريبي بسائر الأوضاع الاقتصادية والسياسية في المجتمع، وبذلك فإن الدولة الرأسمالية تركز على الضرائب المباشرة في حين الدولة الاشتراكية تركز على الضرائب غير المباشرة، أما الدول النامية فلا يوجد لها هيكل ضريبي واضح يميزها، فالبعض يركز على الضرائب المباشرة والبعض الآخر يركز على الضرائب غير المباشرة، ويرجع هذا القصور إلى أسباب متعددة ولعل أهمها قلة الوعي الضريبي وضعف المقومات الفنية للأجهزة الضريبية (أبو شعبان، 2005)

#### أهداف الضرائب:

لم تعد فرض الضرائب وجبايتها مقتصرة فقط على توفير اللازمة لخزانة الدولة وذلك لتغطية نفقاتها العامة في إطار سياستها المالية العامة وهذا مرتبط بتطور وظيفة الدولة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسة، من وظيفة الدولة الحارسة إلى المتدخلة إلى المنتجة لذلك فقد تنوعت أهداف فرض وجباية الضرائب ما بين أهداف مالية واجتماعية واقتصادية كما يلي:

(ذنيبات، 2003:42)

#### 1- الأهداف المالية للضرائب:

تعتبر الضرائب من أهم مصادر تمويل النفقات العامة للدولة ولهذه الأهمية المالية للضريبة دفع العديد من الاقتصاديين للتركيز عليها رافضين تدخلها في ميادين أخرى اقتصادية واجتماعية فالضريبة حسب قول (ستورن) يجب ألا تكون مقوية أو مصلحة للأخلاق ولا واقية، بل يجب أن تكون ممولة للخزينة فقط (فرحات، 1997:84)، وحتى تقوم الدولة بدورها الاجتماعي والاقتصادي لابد من الإنفاق العام لتحقيق هذه الغايات ولا بد لها من توفير الأموال اللازمة لتغطيتها دون اللجوء إلى القروض وخاصة الخارجية، لأن المنفعة من القروض تبقى محدودة بسبب مجابهة استهلاكها وفائدتها، ولذلك لا يبقى أمام الدولة إلا بفرض الضريبة على جميع المواطنين وبشكل متساو وعادل وعليه ينبغي على التشريعات الضريبية أن تكون مقبولة لدى المواطنين وتمتاز بالوضوح والثبات (الخطيب، 2006:10)

بحيث يكون شاملاً لجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين مع الاقتصاد قدر الإمكان في نفقات الجباية، حيث يكون الإيراد الضريبي مرتفعاً، وهذا ما يلاحظ في البلدان المتطورة، حيث ترتفع نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج القومي الإجمالي، فالأمر مرتبط بالواقع بمستوى التطور الاقتصادي (شامية، 1993:138)

## 2- الأهداف الاجتماعية للضريبة:

الأهداف الاجتماعية للضريبة كثيرة ومتنوعة وخصوصاً بعد ظهور مفهوم العدالة الاجتماعية، وبروز الاتجاهات الحديثة لتوزيع عادل للدخل والحد من استغلال الطبقات العاملة بالإضافة إلى ظهور مفاهيم توزيع العبء الضريبي في المجتمع حسب مستوى الدخل، فبعد أن فشلت أفكار المنادين بحياد الضريبة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أصبحت الضريبة أداة بيد الدولة تستطيع بواسطتها معالجة الكثير من المشاكل الاجتماعية منها: (الحاج، 2003:48) لثروة ومنع تكتل الثروات بيد فئة قليلة من المجتمع: وذلك من خلال فرض الضرائب على الثروات كما هو الحال في فرنسا وألمانيا، أو تطبيق التصاعد في الضرائب أو زيادة معدل الضرائب على السلع الكمالية التي يقبل عليها نسبة كبيرة من الأغنياء.

أ- الحد من الظواهر الاجتماعية السيئة: فبعض السلع قد تكون منافية للعادات والتقاليد أو ذات تأثير سلبي من الناحية الاجتماعية فتحاول الدولة الحد من انتشارها، لا بل محاربتها، فتلجأ إلى أكثر من وسيلة لتحقيق هذا الهدف ومنها الضرائب، إذ تقوم بزيادة الضرائب على هذا النوع من السلع للحد من شرائها، كفرض الضرائب على الدخان.

ب- حل مشكلة الإسكان: ويكون بتشجيع الدولة للاستثمار في هذا القطاع وذلك بمنح المستثمرين بهذا القطاع إعفاء ضريبياً من أجل توفير المساكن للمواطنين.

## 3- الأهداف الاقتصادية:

من أهم أهداف الضريبة في عصرنا الحاضر أن الضريبة لا تستقطع دون أن تثير انعكاسات على الاستهلاك والإنتاج والادخار والاستثمار، لذلك تقوم الحكومات باستخدام الضريبة لتوجيه سياستها الاقتصادية ولحل الأزمات التي قد تتعرض لها وذلك بتشجيع فروع الإنتاج الضرورية ومعالجة دورات الكساد، والركود ومحاربة التكتل والتمركز في بعض القطاعات الإنتاجية، لذلك فالضريبة لها دور مهم في القطاع الاقتصادي، وهذا الدور يمكن أن يكون عاماً أو خاصاً. فالدور العام للضريبة يمكن أن يتجلى في امتصاص القيمة الشرائية الزائدة كوسيلة من وسائل محاربة التضخم، وهذا ما جرى تطبيقه في معظم الدول كأمريكا وبريطانيا وفرنسا. أما الدور الخاص للضريبة فخير مثال عليه الرسوم الجمركية، حيث تلجأ إليه الدولة لحماية قطاع صناعي معين إلى رفع الرسوم الجمركية على الواردات التي يمكن أن تتنافس تقدم هذا القطاع والعكس صحيح، أي أنها تخفض الرسوم الجمركية على واردات السلع التي يوجد نقص فيها في السوق المحلية والناج عن عدم مقدرة الصناعة المحلية لتلبية طلب السوق (فرحات، 1997:25) كذلك فإن الضرائب ذات أثر على العمل، وذلك أن فرض الضرائب ربما يؤدي إلى زيادة العمل ليحصل الفرد على دخله المطلوب بعد دفع الضريبة المستحقة عليه، وفي حد معين يصبح فرض

الضريبة أمراً يثني الناس عن العمل خاصة عند ارتفاع معدلات الضريبة التصاعدية (صبري، 2006:21)

### الاهداف الاجتماعية لضريبة الدخل :

يمكن استخدام الضريبة لتحقيق أهداف اجتماعية كإعادة توزيع الدخل والثروة، وذلك بالحيلولة دون تكتل الثروات بأيدي القلة من أنوار المجتمع و معالجة أزمات السكن ومحاربة الظواهر غير المرغوب فيها، وبذلك فإن الضريبة تسعى الي تحقيق الاهداف التالية : ( منتدى الدراسة المحاسبية , 2010 )

**1- إعادة توزيع الدخل القومي:** تفرض ضريبة تصاعدية على الثروات الكبيرة و التركات و الدخول و السلع سيحدد من تكتل الثروات بيد القلة من أفراد المجتمع و هم في الغالب أفراد الطبقة الغنية، و بذلك يقل التفاوت في الدخول و يتبعه توزيع الدخل و الثروة نحو المساواة.

**2- تطوير المجتمع:** وفي هذا السياق نرى أن الدول تستخدم الضريبة كوسيلة لأحداث التطورات الاجتماعية. و مثال ذلك الضرائب المفروضة على الزراعيين الغائبين عن الملكية في ريف نيوزلندا، يهدف إجبار المليون على العودة و السكن في الريف و يترتب على هذا أعمار الريف و تطوره وارتفاع مستواه الاجتماعي.

**3- معالجة أزمات المجتمع:** إذ يمكن استخدام الضريبة لتحقيق هدف هو حل أزمة السكن، فإذا فرضت الضريبة عالية على المساكن الشاغرة و تلك الشاغرة جزئياً فإن ذلك يؤدي إلى دفع مالكي هذه العقارات إلى الإسراع في تأجيرها و إشغالها من أجل تقادي دفع ضرائب عالية. و يترتب على ذلك توفر خدمات السكن ولربما يقود إلى حل كلي أو جزئي لأزمة السكن.

### الاهداف الاقتصادية لضريبة الدخل :

إن الضريبة وفقاً للفكر المالي المعاصر يمكن أن تكون ضريبة هادفة ترمي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية في التخصيص و التوزيع و الاستقرار و النمو وذلك من خلال التأثير على الدخل والادخار و الاستثمار و الإنتاج و هكذا نرى أن الضريبة كأداة مالية يمكن أن تلعب دور هاماً في:

**1- إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية:** من خلال تشجيع الدولة لبعض فروع النشاط الاقتصادي فإذا استهدفت الدولة مثلاً القطاع الصناعي أو بعض فروعه وقامت بإعفاء تلك النشاطات من الضرائب كلياً أو جزئياً أو تخفيفها، فهذا يؤدي إلى نمو و تطور ذلك الفرع من النشاط الاقتصادي و يترتب على هذا إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية و تحقيق إنتاج أعلى. و هذا ما فعلته عدة دول بإعفاء ضريبي كامل للإيرادات في القطاع الزراعي وإعفاء ضريبة جزئية من بعض فروع القطاع الصناعي كالصناعات الناشئة.

كما يمكن أن تستعمل الضريبة كذلك لمنع حصول تكتل و تمركز و اندماج الشركات لأن لذلك سيقود إلى الاحتكار الذي يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد إلى البطالة. حيث تقوم الدولة في هذه الحالة بفرض الضريبة على مراحل الإنتاج بهدف رفع التكلفة ومنع قيام الاحتكارات.

**2- تحقيق الاستقرار الاقتصادي في حالتي الركود و التضخم:** ففي حالة الركود و الكساد يمكن استخدام السياسة المالية التوسعية للوصول بالاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل. وأن هذا يمكن أن يتحقق بتخفيف الضريبة وزيادة الإعفاءات من الضرائب. أما في حالة التضخم فإن السياسة المالية المطلوبة هي سياسة مقيدة و يمكن في هذه الحالة زيادة معدلات الضرائب و تقليل الإعفاءات الضريبية ، وهذه تنعكس في الحد من الاستهلاك القومي، وترتب على هذا في نهاية المطاف توازن الطلب الكلي مع العرض عند مستوى التشغيل الكامل.

**3- تحقيق هدف النمو الاقتصادي:** أي الزيادة المئوية في الإنتاج، ولما كانت مصادر النمو الاقتصادي تتأتى من الزيادة في الموارد الاقتصادية و التغيرات التكنولوجية، وأن تأثير الضريبة على نمو الموارد الاقتصادية و على التغيرات التكنولوجية سينعكس في نمو الإنتاج. و عليه يمكن تكون الضريبة وسيلة لزيادة معدلات النمو السكاني، و ذلك من خلال تشجيع النسل و هذا يعني زيادة القوة العاملة مستقبلا و كما هو الحال في البلدان الإسكندنافية و معظم الدول أوروبا، التي تتميز بمعدلات نمو سكاني منخفض جدا. و من الأنماط الضريبية المستخدمة هناك على سبيل المثال: إعفاء بعض الدخل بنسبة تتضاعف مع تصاعد عدد الأولاد في العائلة. و كما استخدمت الضريبة كوسيلة لزيادة عنصر رأس المال العمل يمكن أن تستخدم كوسيلة لزيادة عناصر رأس المال، فتخفيض الضرائب على الودائع في صناديق الادخار أو الضريبة على الاستثمارات أو الإعفاءات. الضريبة على العوائد من السندات التنموية، سيؤدي إلى زيادة الادخار القومي ومن ثم الاستثمار القومي أي زيادة في رأس المال القومي.

#### **مصادر الإيرادات الضريبية:**

تعتبر الإيرادات الضريبية من أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومة في تنفيذ خططها التنموية الشاملة، وتسعى دائما إلى زيادة حصيلتها والحفاظ عليها من الهدر والضياع، كما أن الموارد الضريبية تعتبر مؤشرا حقيقيا يعكس مدى فعالية ونشاط الأداء الحكومي الاقتصادي والمالي، ومن المعروف أن الجانب المالي لأي دولة والمتمثل في الغالب في الموارد الضريبية له أهمية خاصة، ويشكل جزءا مهما من إيرادات الدولة، وهي عادة تتأتى من عدة مصادر أهمها: (قانون ضريبة الدخل، 2004)

- 1- أرباح أو مكاسب الأنشطة المتعلقة بالحرف أو التجارة أو ممارسة المهن الحرة وغيرها من المهن مهما كانت المدة التي جرت فيه ممارسة ذلك العمل أو تلك الحرفة أو التجارة أو المهنة أو الصنعة أو أي معاملة أو صفة منفصلة تعتبر بمثابة عمل أو تجارة.
  - 2- الرواتب والأجور والعلاوات والمكافآت من أي وظيفة بما في ذلك القيمة السنوية المقدرة للسكن أو المنامة أو المأكل أو الإقامة أو أي علاوة أخرى باستثناء بدل التمثيل وعلاوة الضيافة أو جزء منها باستثناء علاوة الإعاشة والسفر، ويشترط في ذلك أن تتفق هذه العلاوات في سبيل الوظيفة على أن تنظم أحكام هذه الفقرة بتعليمات يصدرها المدير.
  - 3- الفوائد والعمولات والخصميات وفروق العملة، أما الفائدة والعمولات على الديون المشكوك فيها لدى البنوك والشركات المالية وشركات الإقراض المتخصصة - المتعارف على وصفها بالفوائد والعمولات المتعلقة فتستوفي الضريبة عنها في سنة قبضها وذلك وفقاً للتعليمات التي يصدرها المدير لهذه الغاية بعد موافقة الوزير عليها.
  - 4- المكاسب الناجمة عن أي عقد في الدولة كأرباح للمقاولات والتعهدات والعطاءات وعمولات الوكالات واتفاقيات التمثيل والوساطة التجارية وما مائل سواء كان مصدرها من داخل الدولة أو من خارجها.
  - 5- المكاسب الناجمة عن أي التزام، وكذلك الدخل من أجور وأتعاب تقديم الاستشارات والخبرة والاشتراك في التحكيم وما مائل ذلك من أعمال.
  - 6- بدل إجارة العقارات وغيرها من الأموال غير المنقولة والعوائد والأقساط وسائر الأرباح الناشئة عنها، وكذلك الدخل والمكاسب والتي تتأتى من أي ملك خلاف العقارات والأموال غير المنقولة الأخرى.
- وفي هذا الصدد أشار بعض الباحثين أيضاً إلى مجموعة من مصادر الإيرادات الضريبية من أهمها:- (أبو حشيش، 2004:65)
- 1- بدل الخلو والمفتاحية والشهرة، ويسمح للشخص الذي دفع هذا البديل باستهلاكه ضمن المصاريف والنفقات الإنتاجية المقبولة لغايات هذا القانون خلال مدة خمس سنوات بالتساوي، كما يسمح للمستفيد منها بتقسيمها على خمس سنوات بالتساوي أيضاً.
  - 2- المبالغ المقبوضة مقابل بيع أو تأخير أو منح حق الامتياز لاستعمال أو استغلال أي علامة تجارية أو تصميم أو براءة اختراع أو حقوق التأليف والطبع أو أي عوض آخر عنها.
  - 3- الدخل المتأتية من أعمال التأمين بمختلف أنواعه وأعمال النقل البري والبحري والجوي للمقيمين وغير المقيمين.

4- بيع الأصول المشمولة بأحكام الاستهلاك المنصوص عليها في هذا القانون أو نقل ملكيتها بغير طريق الإرث ويحدد الدخل الخاضع للضريبة من هذا المصدر بما يساوي الاستهلاك الذي تم تنزيله لغايات هذا القانون أو الربح المتحقق من عملية البيع أو نقل الملكية أيهما أقل.

5- أرباح اليانصيب والسحوبات والجوائز النقدية والعينية مهما كانت تسميتها والتي لا تقل قيمتها عن ألف دينار للجائزة الواحدة وتخضع للضريبة بنسبة 10 % من قيمتها .

### طرق تحصيل ضريبة الدخل :

إن العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية مهمة جدًا، كونها تحدد مستويات التحصيل وسلام وثبات التدفق للإيرادات الحكومية حيث تتنوع طرق تحصيل الضريبة كما يتضح مما يلي:

#### 1. طريقة الدفع المرفق مع الإقرار الضريبي:

طبقاً لهذه الطريقة يقوم المكلف بدفع الضريبة المستحقة عليه مباشرة إلى الإدارة الضريبية المختصة، وتمتاز هذه الطريق بالبساطة والسهولة في التطبيق، ولكنها تحتاج إلى درجة عالية من الوعي الضريبي لدى المكلفين حيث يلزم كل شخص له مصدر دخل أو أكثر خاضع للضريبة بتقديم كشف التقدير الذاتي في الموعد المحدد ودفع مبلغ الضريبة المعترف به في الكشف خلال الأربعة أشهر التالية من نهاية السنة المالية (الحسيني، 2000:65)

#### 2. طريقة السلفة على حساب الضريبة:

حيث يقوم المكلف بتوريد الضريبة عن طريق أقساط خلال سنة ممارسة الأعمال على أساس نظام السلفيات طبقاً للإقرار الذي يقدمه عن دخله المتحقق أو المحتمل على أن تتم التسوية النهائية للضريبة بعد اكتمال إجراءات ربطها بحيث يدفع المكلف الفرق أو يسترد الزيادة، ويتم تنظيم قواعد وتطبيق أسس حساب السلفة ومواعيد دفعها والحوافز الممنوحة لها بتعليمات من الوزير المختص بناء على تنسيب المدير (أبو نصار، وآخرون، 2005)

#### 3. طريقة الخصم من المنبع:

تقوم هذه الطريقة على إصدار تعليمات يتم بموجبها خصم نسبة معينة من المستخدمين والمتعاقدين وتوريدها إلى دوائر الضريبة، وتكون هذه المبالغ المخصومة في غالب الأحيان هي القيم النهائية المستحقة على المكلفين، وتعمل دوائر الضريبة على إغلاق ملفاتهم في، نهاية السنة الضريبية، حيث يتم تحصيل الضريبة على كل من: (قانون ضريبة الدخل، 2004)

أ- الشخص المقيم سواء كان وكيلاً قانونياً أو تجارياً أو فرعاً أو شريكاً لمكلف غير مقيم أو له علاقة تجارية معه ويكون مسؤولاً عن القيام بالنيابة وعن ذلك المكلف غير المقيم بخصم الضريبة المستحقة وتوريدها لدائرة الضرائب.

ب- كل مكلف يدفع رواتب أو أجور أو علاوة أو مكافأة وما في حكمها ملزم بخصم نسبة

منها عند دفعها وتوريدها للدائرة، ومرفق معها كشف وذلك خلال مدة محددة من تاريخ الدفع. ويجوز لمأمور التقدير اعتبار المبالغ المستقطعة على هذا الوجه ضرائب نهائية في حال عدم تقديم الإقرار الضريبي وعدم وجود مصادر دخل أخرى لهذا المكلف، ويحق له إعادة النظر فيها خلال فترة تالية على تاريخ الاقتطاع إذا توافرت لديه أدلة وبيانات خلاف ما ورد بالكشف ويتم الاقتطاع وفقاً لنسب ضريبة الدخل والشرائح والإعفاءات المقررة. وفي حالة تخلف صاحب العمل عن خصم أو دفع الضريبة تحصل منه كما لو كانت ضريبة مستحقة عليه، ويلتزم كل صاحب عمل بإمساك سجل خاص بأسماء المستخدمين لديه ورواتبهم وأجورهم وأية علاوات أخرى والإعفاءات المستحقة لهم والتعديلات التي تطرأ عليها، ويجوز لمأمور التقدير الاطلاع على السجل للتأكد من الالتزام بالأحكام التي يقضي به القانون الضريبي، كما ويجوز لمأمور التقدير وفقاً لأحكام هذا القانون أن يطلب من صاحب العمل تخفيض أو زيادة الضريبة الواجب اقتطاعها من الرواتب والأجور وتصويب الاقتطاع وفقاً لذلك.

#### 4. طريقة الدفع الفوري للضريبة:

يلزم المكلف بالدفع الفوري لضريبة الدخل وذلك بعد تسوية الحساب، ويتم تسوية الحساب (المركز الضريبي) للمكلف بعد حصر وتحديد الجانب المدين المتمثل في الضريبة المستحقة عليه عن السنة والتي حددت بقرار من دائرة الضرائب أو بقرار من وزير المالية بإعادة النظر في التقدير أو صدر بها حكماً من محكمة الاستئناف المختصة. ويتم تحديد الجانب الدائن المتمثل في (الضريبة المسددة مع الإقرار بالمبالغ المخصومة من المنبع - المبالغ المدفوعة كسلفة على حساب الضريبة)، وتجرى التسوية بين الجانب المدين والجانب الدائن وتجرى المقاصة مع أي مبلغ يخصم لحساب السنة المستحقة عنها الضريبة مع الضريبة المستحقة عن ذات السنة، ويجوز إجراء التقاص مع أي مبلغ ضريبة مفروضة عن الدخل عن السنة التي جري فيها الخصم أو عن سنة أخرى سابقة أو لاحقة (أبو نصار، وآخرون، 2005).

#### 5. طريقة تقسيط الضريبة:

تجيز بعض القوانين الضريبية ومنها القانون المصري والأردني والفلسطيني تقسيط الضريبة على المكلف وبشكل يحافظ على حق الخزينة بناء على طلب المكلف إذا وجدت أسباب تستوجب ذلك وتقسط الضريبة على أقساط يحدد مقدار كل قسط وتاريخ استحقاقه ولأغراض تقسيط الضريبة يشترط بعض القوانين كما يلي: (الدالي، 2005: 93)

أ- أن يقدم المكلف طلباً بتقسيط ضريبة الدخل المستحقة عليه يوضح فيه الأسباب التي تبرر تقسيط الضريبة وعجزه عن السداد الفوري.

ب- قد يطالب المكلف بدفع دفعة مقدمة مع الطلب.

ج- يتم تحرير مذكرة بالتقسيط توقع عليها الإدارة الضريبية بالموافقة على التقسيط.

د- يتم إصدار قرار بتقسيط للضريبة يحدد فيه عدد الأقساط ومقدار كل قسط منها وميعاد استحقاقه ويعتمد من المدير المسئول ويخطر المكلف بقرار التقسيط، وفي حال تخلف المكلف عن دفع أحد الأقساط لمدة معينة من تاريخ استحقاقه تصبح الأقساط كلها مستحقة الدفع ودون حاجة إلى إنذار.

#### مميزات وسلبيات الضرائب المباشرة (ضريبة الدخل):

تعتبر الضرائب المباشرة هي نوع من الضرائب التي يدفعها المكلف بالضريبة مباشرة لمصلحة الضرائب. تُفرض الضريبة المباشرة على دخل الأفراد وعلى الأرباح التجارية والصناعية للشركات، وعلى الأصول العقارية والممتلكات.

#### ومن أبرز مميزات: (عماسة , 2017)

1. سهولة تحصيل الضريبة المباشرة، مثلاً على الدخل، تكمن في كونها تشمل طرفين فقط، وهما الفرد المكلف ومصلحة الضرائب، على خلاف الحال بالنسبة للضرائب غير المباشرة.

2. الضرائب المباشرة تحقق العدالة الاجتماعية، حيث يتم فرضها بنسب تصاعدية وفقاً لشرائح الدخل وبالرغم من اتسام الضريبة المباشرة بمميزات عدّة، لكنها مقترنة بسلبات عدّة ومنها :

- أ- البطء في تحصيلها .
- ب- وطول الفترة الزمنية ما بين استحقاقها وتحصيلها.
- ت- عبئها الكبير إلى أصحاب الدخل المرتفع أو العقار الثمين، ما يدفع البعض إلى التهرب الضريبي.

#### مفهوم التهرب الضريبي ووسائله المتعددة:

ورد العديد من التعريفات في علم المالية لمفهوم التهرب الضريبي فقد عرفه (عبد الغفور , 2008) "عدم دفع الضريبة المستحقة على المكلف، ويكون ذلك إما جزءاً منها أو كل النسبة المفروضة عليه، ويتم التهرب قبل بدء فترة الدفع أو خلالها باستخدام وسائل غير مشروعة. وعرفه (الخطيب, 2000) تخلص المكلف كلياً أو جزئياً من أداء الضريبة، دون نقل عبئها إلى غيره، مما يؤثر في حصيلة الدولة من الضريبة ويضيع عليها حقها".

وفي فلسطين لم تتطرق القوانين إلى وضع تعريف محدد وواضح للتهرب الضريبي إنما لجأت إلى تعداد الحالات التي يعتبر إتيان أحدها تهرباً صريحاً من الضريبة (علاونة , 2011).

#### أنواع التهرب الضريبي:

يتم التفريق عادة في التهرب الضريبي بين تهرب مشروع ويعرف بالتجنب الضريبي أو التملص الضريبي، وتهرب غير مشروع ويطلق عليه الغش المالي، وعلى هذا تتحصر صور التهرب من



الضريبة في شكلين أولاًهما التهرب المشروع والذي لم يجرمه القانون ولم يضع عليه أية عقوبة وثانيهما التهرب غير المشروع والذي جرمه القانون ووضع عمى من يقوم بارتكابه عقوبات معينة لأن هذا الفعل يتضمن في طياته مخالفة لقواعد وأحكام القانون.

#### أولاً : التهرب المشروع (تجنب الضريبة)

هو تخلص المكلف من أداء الضريبة نتيجة استفادته من بعض الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي الذي ينتج عنيا التخلص من دفع الضريبة دون أن تكون هناك مخالفة للنصوص القانونية منشآت الأعمال (كاظم, 2013)

"وقد يقصد المشرع من وراء التمييز في المعاملة الضريبية بين أوجه النشاط المختلفة إلى اجتذاب الأفراد نحو نشاط معين سعياً وراء تحقيق بعض الأغراض الاقتصادية والاجتماعية, ويتحقق هذا النوع من التهرب لمشخص بالاستعانة بأهل الخبرة والاختصاص في استنباط طرق التحايل مستندين في ذلك إلى خمل أو ثغرة في النصوص القانونية"

#### ثانياً: التهرب غير المشروع

هو تهرب مقصود من طرف المكلفين وذلك عن طريق مخالفتهم عمداً لأحكام القانون الجبائي قصداً منيماً عدم دفع الضرائب المستحقة عليهم إما بالامتناع عن تقديم أي تصريح بأرباحه, أو بتقديم تصريح ناقص أو كاذب, أو إعداد سجلات وقيود مزيفة, أو الاستعانة ببعض القوانين التي تمنع الدوائر المالية الاطلاع على حقيقة الأرباح لإخفاء قسم منها (كاظم, 2013)

#### أسباب التهرب الضريبي:

إن السبب الظاهر من التهرب الضريبي رغبة المكلف فيه الاحتفاظ بأمواله وعدم التنازل عنها للدولة , إلا أن دوافع المكلف في تصرفاته بهذا الشكل وقدرته في الوصول إلى تحقيق رغبته تتوقف على مجموعة من الأسباب الأخلاقية والسياسية والإدارية والاقتصادية (مهاني : 2010.54.62)

#### 1- الأسباب الأخلاقية : وتعرف بضعف الوعي الضريبي , والمستوى الأخلاقي , وغياب

وازع الضمير عند المكلفين , ويرجع ذلك إلى عوامل عدة منها (حسين , 2011, 37)  
أ- الاعتقاد السائد لدى المكلف بأنه يعطي للدولة أكثر مما يستفيد منها , وانعدام شعوره بما تقدمه له الدولة من خدمات , وشعوره بالاستطاعة استمرار الانتفاع من خدمات الدولة حتى مع عدم دفع الضريبة , وإنها ليست شرطاً للاستفادة من الخدمات العامة .

ب- الاعتقاد السائد لدى المكلف بأن الدولة تسيئ استخدام الأموال العامة , وأنها تضر الجماعة .

ت-شعور المكلف بعدم وجود عدالة ضريبية بين المكلفين , والتوسع في تفسير الاستثناءات دون نص قانوني , ينتج عنه ردود فعل نفسية لدى المكلف تتناسب عكسيا مع الوعي الضريبي والاخلاق المالية

ث-شعور المكلف بثقل العبء الضريبي عند ارتفاع معدلات الضريبة أو تعدد أنواعها على الوعاء نفسه , مما يدفع المكلف الي التهرب منها , خاصة عندما يكون في حالة مادية صعبة .

## 2- الاسباب الادارية والفنية : لها عوامل عدة , ومنها (حوسو , 2005 , 87)

أ- ثقل العبء الضريبي : إن تزايد النفقات العامة لدى الدولة , واستخدامها كأداة من أدوات السياسة الاجتماعية والاقتصادية أدى الي ارتفاعها وتعددتها , الامر الذي أدى بالمكلف الي التهرب منها بدرجة كبيرة , فزيادة العبء الضريبي عن الحد المعقول يولد لدى المكلف شعورا بالظلم يدفعه الي التهرب من دفعها .

ب-تعقيد النظام الضريبي : تزيد فرص تهرب المكلف كلما زاد نظام الضريبة تعقيدا , حيث إن طرق تقدير الضريبة تؤدي دورا في التهرب ففي الحالات التي يصعب فيها تقدير قيمة الضريبة تقدر تقديرا جزافيا استنادا لتعليمات لا تستند الي أي نص وخصوصا اذا لمن يكن للقضاء أي دور يشعر المكلف بعدم صحة الضريبة التي يدفعها مما يدفعه للتهرب منها لعدم اقتناعه بها

ت-نوع الضريبة: تقل فرص التهرب بصفة عامة في نطاق الرتبة غير المباشرة أكثر منه في نطاق الضريبة المباشرة بصفة خاصة ضريبة الدخل

ث-طرق تحصيل الضريبة : إن الاستقطاع من المنبع أدى الي تقليل فرص تهرب المكلف في حين ان إجراءات المحاسبة والجباية الاخرى تدفع المكلف الي التهرب الضريبي

## 3- أسباب متعلقة بإدارة الضريبة : لأبد من توفر مقومات عدة تساعد إدارة الضريبة في تحقيق النجاح ومنها (درغام , العمور , 2009 , 211)

أ- توفر العناصر الفنية ذات الكفاءة العالية والخبرة الواسعة اللازمة والكافية للقيام بالأعمال في إدارة الجباية ومداومة تدريب هؤلاء العاملين حتى تتوفر فيهم الكفاءة العلمية والمهنية اللازمة التي تمكنهم من القيام بأعمالهم على أفضل وجه

ب-وضع نظام رقابة داخلية يتميز بالدقة والسرعة باكتشاف المخالفات , وفرض العقوبات المناسبة لضمان انتظام سير العمل داخل إدارة الجباية مع وجود إدارة للتفتيش الفني على الاعمال لضمان أداء الاعمال على أكمل وجه

ت-وجود نظام أجور يكفل لموظفي إدارة الضريبة أجور تتناسب طبيعة وأبعاد ما يطلعون به من مسؤوليات وعلى مكآفات تشجيعية تتطوي على حوافز فعالة للمجتهدين منهم

ث-تزويد إدارة الضريبة بالأجهزة الالكترونية الحديثة اللازمة لتمكينها من رقع مستوى خدماتها وحصر مختلف الممولين وتحديد ما يستحق عليهم من ضريبة

4-الاسباب السياسية : إن واقع المجتمع الفلسطيني عامة , وقطاع غزة بوجه الخصوص له الاثر العظيم في تهرب المكلف من الضريبة ويرجع ذلك الي (منصور,64,2004)  
أ- ان رضوخ الاراضي الفلسطيني تحت وطأة الاحتلال الصهيوني , أدى الي نمو تهرب الشعب الفلسطيني من الضريبة , واعتبراه أحد أساليب المقاومة المشروعة ضد الاحتلال , ولقد بقي هذا الاعتقاد في وجدانه حتى بعد مرور أكثر من 20 سنة على وجود السلطة الوطنية الفلسطينية .

ب-إن سياسة الانفاق العام في الدولة تؤدي دورا اساسيا في التهرب الضريبي , فكلما أحسنت الدولة استخدام الاموال العامة يقل التهرب من الضريبة .

ت-إن عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة يؤدي الي التهرب من الضريبة .  
ث-إن عدم الترابط بين أجهزة الدولة وتضارب البلاغات بين الجهات الحكومية المختلفة يساعد على التهرب من الضريبة

#### أثار التهرب الضريبي :

للهرب من الضريبة أثار وخيمة على نواحي خدمات الدولة التي تودبها الي المواطن , وضررا على السياسات في تحقيق أغراضها المالية والاقتصادية والاجتماعية , ومن هذه الاثار (أبو سينية, 2008, 40)

- 1-انخفاض حصيلة الموارد العامة , مما يدفع الدولة الي لاتباع سياسة التقشف المالي , وتقليص حجم النفقات العامة مما يؤدي الي انخفاض الاستثمارات وهبوط المستوى المعيشي لأفراد الشعب وضعف مقدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة .
- 2-رفع سعر الضريبة الموجودة أو فرض ضريبة جديدة لتعوض الحكومة نقص الحصيلة الناجم عن التهرب.
- 3-لجوء الدولة الي الاقتراض الخارجي من الدول والحكومات الاخرى مما يؤدي الي ضاف سيادة الدولة في حال وقوعها بعجر عن سداد أصل القرض والفوائد .
- 4-اضطرار الحكومة لتغطية العجز المالي عن طريق الاصدارات النقدية وهذا يؤدي الي ضعف القوة الشرائية للعملة وارتفاع الاسعار .

5-الاخلال بقاعدة العدالة بحيث يتحمل عبء الضريبة المكلفون الذين لا يستطيعون التهرب منها ويفلت منها آخرون حسب مراكز قواهم .

6- انتشار الفساد وانعدام الامانة ووهن الروابط والتضامن بين افراد المجتمع .

**الاثار المترتبة للسياسات الضريبية على الوضع الاجتماعي والاقتصادي في قطاع غزة :**  
(الميزان لحقوق الانسان, 2016)

إن الواقع الضريبي في قطاع غزة وإن كان يراه البعض مخرجاً مهماً للتقليل من الأعباء المالية الملقاة على مسئولية السلطات في غزة، فإنه في واقع الأمر زاد من الأعباء المالية للمواطنين وخاصة الطبقات الفقيرة في المجتمع، وزاد من إنهاك الاقتصاد الغزي المنهك أساساً بسبب الظروف والمتغيرات المتشعبة التي تمت الإشارة لها سابقاً خلال الدراسة .

بل إن السياسات المالية الحالية والمتمثلة في التركيز على ضرائب القيمة المضافة والتعليق لا تتناسب بأي شكل والواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلد وتتعارض بشكل كبير مع مبدأ توفير الحياة الكريمة للمواطنين حسب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وانعكاس تلك السياسات على جملة حقوق الإنسان مثل الحق في الصحة والحق في التعليم والحق في العمل... الخ.

كما لا تتناسب هذه السياسات ومبادئ التنمية والتي عرفها تقرير الأمم المتحدة حول التنمية بأنها : التأليف بين غايات ووسائل مطبقة على مختلف هياكل النمو والتغيرات (تغيرات في هياكل الإنتاج، وفي المشاركة لمختلف الفئات والطبقات الاجتماعية والسياسية وفي توزيع الدخل والثروات، وفي هياكل الاستهلاك في المؤسسات ونظام القيم، وفي الاتجاهات والدوافع)، وأضاف التقرير بأن أقل معيار يمكن أن يحكم به على أسلوب التنمية هو الذي يحقق الرفاهية لكل أفراد المجتمع لأجل طويل بل أكثر من ذلك قد تقضي هذه السياسات لآثار كارثية على المدى المتوسط والبعيد.

وتظهر هذه الآثار من خلال ارتفاع معدلات الفقر والفقر المدقع والبطالة التي وصلت إلى مستويات مخيفة تنذر بانهايار اقتصادي وما قد يصاحبه من تفسخ في نسيج المجتمع وانتشار المشكلات الاجتماعية مثل الجريمة، وازدياد نسب الطلاق وغيرها . كما ساهمت هذه السياسة في تراجع معدلات الطلب الكلي، وتراجع الاستثمار، وبالتالي خسارة العديد من رؤوس الأموال العاملة داخل القطاع، ودخول بعض أصحابها إلى قائمة الفقراء.

إن برنامج السلطات الحكومية في غزة وسياساتها المالية وعلى الرغم من الضائقة المالية التي تمر بها، فإنها لم تولي أي اهتمام ولو بسيط بالنمو الاقتصادي للحد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للقطاع، بل إن مجمل العائد من عمليات الجباية كان يذهب بشكل مباشر لتغطية نفقات السلطات ودفع رواتب موظفيها التي تشكل السواد الأعظم من موازنتها، وبذلك أخذت المؤشرات الاقتصادية تأخذ منحى الركود والكساد، وأصبح هناك شبه انهيار في بعض أوجه

القطاعات الاقتصادية، مثل القطاع الصناعي، وما تبعه من ارتفاع في معدلات البطالة والفقر، وتراجع في مستويات المعيشة.

كما أن الاعتماد على المنح المالية، والمساعدات الانسانية، شكل مصدر من مصادر دخل السلطات في القطاع والارتكاز إليه كأحد الموارد المالية، ولكن هذه الموارد بالعادة تقع رهينة للتجاذبات السياسية، والمتغيرات الاقليمية والدولية، وبالتالي لا توجد ضمانة للالتزام الاطراف، كما حدث في منتصف عام 2015 عندما أعلنت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) عدم قدرتها على بدء العام الدراسي نتيجة أزمة مالية تمر بها الوكالة. وبالإمكان تخيل المعضلة التي كانت ستقع فيها السلطات في غزة والمجتمع بصورة عامة، إن لم تجد الأونروا ممول لنشاطاتها، وبالتالي قد تكون النتائج سيئة وتتمثل في عجز في المنظومة التعليمية، وانعكاسات ذلك على الواقع التعليمي في القطاع، وحال الوكالة (الأونروا) كحال العديد من المنظمات الدولية والمحلية الإغاثية، التي قد تتوقف نشاطاتها في المستقبل، في ظل عدم وجود سياسة مالية مبنية على أساس خطط تطويرية وتنموية، وإذا استمر العمل بهكذا سياسات، فبإمكاننا أن نتوقع انهيار كلياً سوف يطول مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية: (الميزان لحقوق الانسان، 2016)

شرائح ضريبة الدخل وفق قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لسنة 2011م.

#### الشرائح الضريبية لضريبة الدخل للأفراد والشركات

النسبة %	(الدخل الخاضع للضريبة) / شيقل
الأفراد	
5%	1-75,000
10%	75,001-150,000
15%	150,001 فأكثر
الشركات	
15%	الشركات
20%	شركات الإتصالات والشركات التي تتمتع بإمياز او إحتكار

## الاعفاءات والخصومات الضريبية للأفراد :

أورد القانون مجموعة من الخصومات والاعفاءات الضريبية للأفراد وتتمثل في الاتي:  
**أولا : الخصومات**

1. 36,000 شيكل لدافعي الضرائب المقيمين.
2. المبلغ الفعلي المدفوع، كبديل مواصلات ثابت علاوة لموظفي القطاع العام.
3. المبلغ الفعلي المدفوع بدل للنقل الفعلي أو ( 10 % ) من مجموع الراتب السنوي لموظفي القطاع الخاص
4. إعفاء جامعي بمبلغ (6000) شيكل سنوياً باستثناء من حصل على منحه أو بعثه.
5. إعفاء شراء أو بناء بيت سكن بقيمة 30,000 شيكل لمرة واحدة فقط أو إعفاء من مبلغ الفوائد الفعلية المدفوعة على قرض بنكي أو مؤسسة إقراض أو إسكان انفق على شراء أو بناء مسكن وبحد أقصى 4,000 شيكل سنوياً على أن لا تزيد عن 10 سنوات كحد أعلى بشرط تقديم المستندات المعززة لذلك.

### ثانيا : الاعفاءات

1. الأرباح الرأسمالية المتأتية من بيع الممتلكات هي معفاة من الضرائب
  2. الأرباح الرأسمالية المتأتية من بيع الاستثمارات في الأوراق المالية هي معفاة من الضرائب
  3. يجب حجب الضرائب على دخل العمالة من قبل صاحب العمل وتحويلها إلى مصلحة الضرائب.
- اما الخصومات والاعفاءات الضريبية المتعلقة بالشركات كانت على النحو التالي:
- ثانيا :الخصومات**

1. مصروفات البحث عن أسواق جديدة بما لا يزيد عن 2% من الدخل الإجمالي و بحد أقصى 500,000 شيكل .
2. النفقات الفعلية للبحث والتطوير الداخلية والبحث العلمي والشراكة مع المؤسسات العلمية بهدف التطوير .
3. نفقات التدريب للموظفين.
4. النفقات الفعلية لتبني المواصفات والمقاييس الفلسطينية والتطبيق الأمثل لإدارة المؤسسات بما يشمل تطوير الأنظمة المحاسبية الالكترونية وتبني معايير المحاسبة الدولية .
5. نفقات الضيافة.

### ثالثاً: الإعفاءات

1. الأرباح الرأسمالية المتأتية من بيع الممتلكات.
2. الأرباح الرأسمالية المتأتية من بيع الاستثمارات في الأوراق المالية.
3. يسمح المضي قدماً في خسائر لمدة 5 سنوات ولكن لا يسمح تحمل الخسائر مرة أخرى.

# الفصل الثالث

## الاطار التطبيقي للدراسة



## الفصل الثالث

### الاطار التطبيقي للدراسة

#### المقدمة :

تعتبر منهجية الدراسة واجراءاتها محورا رئيسا يتم من خلاله انجاز الجانب التطبيقي من الدراسة, وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لأجراء التحليل الاحصائي للتوصل الي النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة , وبالتالي تحقق الاهداف التي تسعى الي تحقيقها.

حيث تناول هذا الفصل وصفا للمنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة, وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة أعدادها وكيفية بناءها وتطويرها, ومدى صدقها وثباتها. كما يتضمن وصفا للإجراءات التي قام بها الباحث في تصميم أداء الدراسة وتقنياتها , والادوات التي استخدمها لجمع البيانات , وينتهي الفصل بالمعالجات الاحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج , وفيما يلي وصف لهذه الاجراءات .

#### منهج الدراسة:

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي, والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً, كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبني عليها التصور المقترح بحيث يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع. وقد استخدم الباحث مصدرين أساسيين للمعلومات:

1- **المصادر الثانوية:** حيث اتجه الباحث الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

2- **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث لجأ الباحث إلي جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للبحث، صممت خصيصاً لهذا الغرض.

**مجتمع الدراسة:** سيتكون مجتمع الدراسة من كافة مفتشي ضريبة الدخل في قطاع غزة  
**عينة البحث:**

اعتمد الباحث على أسلوب العينة العشوائية البسيطة حيث تم توزيع 50 استبانة على مفتشي ضريبة الدخل في دائرة الضريبة والوحدات التابعة لمنطقة غزة (20) ومنطقة الوسطى (15) ومنطقة الجنوب (15)

#### **خطوات بناء الاستبانة :**

قام الباحث بإعداد أداة الدراسة لمعرفة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لضريبة الدخل والتهرب منها في قطاع غزة ، واتبع الباحث الخطوات التالية لبناء الإستبانة :

1- الاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الإستبانة وصياغة فقراتها.

2- استشارة الباحث عدداً من أساتذة الجامعات الفلسطينية والمشرفين الإداريين في تحديد أبعاد الإستبانة وفقراتها.

3- تحديد المجالات الرئيسية التي شملتها الإستبانة.

4- تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال.

5- عرض الاستبانة على المشرف للنقاش وإبداء الملاحظات.

6- تم تصميم الإستبانة في صورتها الأولية وقد تكونت من محورين أساسيين.

7- تم عرض الإستبانة على (3) من المحكمين ذوي الخبرة في المجالات الأكاديمية والمحاسبية والإحصائية في كل من الجامعات.

في ضوء آراء المحكمين تم تعديل بعض فقرات الإستبانة من حيث الحذف أو الإضافة والتعديل، لتستقر الإستبانة في صورتها النهائية على (40) فقرة.

#### **أداة الدراسة :**

تم إعداد إستبانة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لضريبة الدخل والتهرب منها في قطاع غزة.

تتكون استبانة الدارسة من قسمين رئيسيين :

**القسم الأول:** وهو عبارة عن البيانات الشخصية عن المستجيب (طبيعة الوظيفة ، العمر،

المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، المسمى الوظيفي ، عدد الدورات التي التحقت بها

ذات الصلة بالضريبة ومحاسبتها ).

القسم الثاني : الآثار الاجتماعية والاقتصادية لضريبة الدخل والتهرب منها في قطاع غزة،  
ويتكون من (40) فقرة :

جدول (1) توزيع الفقرات على محاور الاستبانة

#	المجالات	عدد الفقرات
1.	الآثار الاجتماعية والاقتصادية لضريبة الدخل والتهرب منها	المحور الاول: أثر ضريبة الدخل في تمويل نفقات الدولة
2.		المحور الثاني: أثر ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل
3.		المحور الثالث: أثر ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاقتصادية
4.		المحور الرابع: أسباب التهرب الضريبي في قطاع غزة
	الآثار الاجتماعية والاقتصادية لضريبة الدخل والتهرب منها	40

جدول رقم ( 2 ) درجات المقياس

الاستجابة	5	4	3	2	1
المقياس	عالية جدا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا

تم استخدام التدرج (5-1) لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب جدول رقم (2):

اختار الباحث التدرج (5-1) للاستجابة ، وكلما اقتربت الاجابة من 5 دل على الموافقة العالية على ما ورد في الفقرة المعنية وكل تدرج له وزن نسبي 20%.

### صدق الاستبيان:

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه تم توزيع عينة استطلاعية حجمها 20 إستبانة لاختبار الاتساق الداخلي والصدق البنائي وثبات الإستبانة ، وقد قام الباحث بالتأكد من صدق الإستبانة بطريقتين:

#### 1- صدق الاداء "الصدق الظاهري":

عرض الباحث الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (3) متخصصين في المجالات الأكاديمية والإدارية والمهنية والإحصائية ، وهم الدكتور: خالد المدهون ، والدكتور: علي شاهين والدكتور: زاهر المشهراوي ، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية - انظر الملحق رقم (1).

#### 2- صدق المقياس :

#### أولاً: الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات اختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسية، جدول رقم (3) معامل الارتباط بين درجة كل مجال من محور " الآثار الاجتماعية والاقتصادية لضريبة الدخل والتهرب منها " والدرجة الكلية للمحور

#	المجالات	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	آثار ضريبة الدخل في تمويل نفقات الدولة	*0.820	0.000
	آثار ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل	*0.886	0.000

0.000	*0.860	أثر ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاقتصادية	والتهرب منها
-------	--------	---	--------------

0.000	*0.900	أسباب التهرب الضريبي في قطاع غزة	
-------	--------	----------------------------------	--

\* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ . قيمة الارتباط الجدولية تساوي 0.349

يبين جدول رقم (3) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الإستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية  $\alpha \leq 0.05$  وبذلك يعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقه لما وضع لقياسه.

### ثانياً: الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الإستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للإستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

- نتائج الاتساق الداخلي:

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية

الفرضية الاولى: أثر ضريبة الدخل في تمويل نفقات الدولة

جدول رقم (4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " أثر ضريبة الدخل في تمويل

نفقات الدولة" والدرجة الكلية للمجال

#	أثر ضريبة الدخل في تمويل نفقات الدولة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	هناك سوء استغلال لضريبة الدخل، والتي باتت تستخدم كأداة لتمويل العجز في الموازنة العامة، وتمويل المشاريع الإنسانية على حساب مشاريع التنمية والتطوير.	*0.685	0.000
2	تعاني الحكومة من الافراط وعدم الترشييد في النفقات.	*0.849	0.000

3	يعاني الاقتصاد في غزة من اختلالات واضحة في بنيته الأساسية، حيث العجز المستمر في الميزان التجاري والموازنة العامة، والاعتماد المتزايد على المنح والضرائب المباشرة.	*0.771	0.000
4	تفتقر الحكومة لأدوات السياسة المالية والنقدية الفعالة.	*0.772	0.000
5	تعتمد الحكومة على ضريبة الدخل كأحد أهم وسائل تمويلها بالإيرادات.	*0.812	0.000
6	الحصار الاسرائيلي سبب في تقليل الإيرادات وأدى ذلك الي زيادة النفقات.	*0.752	0.000
7	تطبيق نظام ضريبي قائم على الضرائب المباشرة يساعد في مواجهة النفقات.	*0.528	0.000
8	عدم متابعة اصحاب المهن الحرة لأخذ الضرائب منهم يؤدي الى عجز في تمويل النفقات.	*0.838	0.000
9	التعديلات التي اجريت على النظام الضريبي لم تساعد في مواجهة النفقات وتغطيتها.	*0.832	0.000
10	الإعفاءات الضريبية التي ينص عليها قانون تشجيع الاستثمار تعمل على تخفيض الإيرادات العامة وبذلك زيادة النفقات.	*0.790	0.000

\* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة  $\alpha \leq 0.05$ . قيمة الارتباط الجدولية تساوي 0.349

يوضح جدول رقم (4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " أثر ضريبة الدخل في تمويل نفقات الدولة " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية  $\alpha \leq 0.05$  وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

**الفرضية الثانية :** أثر ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل  
**جدول رقم (5)** معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " أثر ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل " والدرجة الكلية للمجال

#	أثر ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
---	--	-----------------------	--------------------------

1	0.000	*0.746	ما زالت الموازنة العامة تهتم بقطاعات الأمن والشرائح الاجتماعية, على حساب المشاريع التنموية والتطويرية.
2	0.000	*0.789	هناك سوء في توزيع في الدخل, حيث يعتبر الجزء الأكبر من العاملين في الجهاز الحكومي ضمن خط الفقر.
3	0.000	*0.731	هناك تضارب في النظم الضريبية في الأراضي الفلسطينية ناجم عن عملية الانقسام السياسي الفلسطيني.
4	0.000	*0.757	يعاني الاقتصاد في غزة من مشكلات هيكلية وبنوية تعمل علي زيادة معدلات البطالة وتزايد الفقر والفقر المدقع.
5	0.000	*0.707	النظام الضريبي المتبع في قطاع غزة نظام متوارث ولا يتناسب مع واقع الاقتصاد الفلسطيني.
6	0.000	*0.860	النظام الضريبي المتبع في قطاع غزة يشكل عبئاً على الواقع الاقتصادي والاجتماعي.
7	0.000	*0.788	غياب الوعي الضريبي والثقافة الضريبية للمجتمع الفلسطيني.
8	0.000	*0.755	تساعد ضريبة الدخل في معالجة البطالة.
9	0.000	*0.890	يوجد رقابة كافية على عملية اعادة توزيع الدخل.
10	0.000	*0.830	نظام الفحص الشامل تسبب في خلق كثير من المشاكل التي كان لها تأثير سلبي على إيرادات الضريبة مما أدى إلى عدم تحقيق القدر المتوقع من اعادة توزيع الدخل.

\* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة  $\alpha \leq 0.05$ . قيمة الارتباط الجدولية تساوي 0.349

يوضح جدول رقم (5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " أثر ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية  $\alpha \leq 0.05$  وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

**الفرضية الثالثة :** أثر ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاقتصادية  
**جدول (6)** معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " أثر ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاقتصادية " والدرجة الكلية للمجال

القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل بيرسون للارتباط	أثر ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاقتصادية	
0.000	*0.491	معدلات الشريحة الضريبية لها تأثير على تحديد حجم الدخل.	
0.000	*0.639	معدلات الشرائح الضريبية لها تأثير في إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع.	
0.000	*0.866	معدلات ضريبة الدخل لها تأثير في تحديد حجم الاستهلاك.	
0.000	*0.840	معدلات ضريبة الدخل لها تأثير في تحديد نمط الاستهلاك.	
0.000	*0.434	معدلات ضريبة الدخل لها تأثير في تحديد حجم الادخار.	
0.000	*0.821	معدلات ضريبة الدخل لها تأثير على الرغبة بالعمل.	
0.000	*0.773	معدلات ضريبة الدخل لها تأثير على حجم إنتاجية العمل.	
0.000	*0.723	معدلات ضريبة الدخل لها تأثير في تحقيق الاستقرار الوظيفي.	
0.000	*0.629	ارتفاع معدلات ضريبة الدخل يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات.	
0.000	*0.918	ارتفاع معدلات ضريبة الدخل يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع.	

\* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة  $\alpha \leq 0.05$ . قيمة الارتباط الجدولية تساوي 0.349

يوضح جدول رقم (6) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " أثر ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاقتصادية " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية  $\alpha \leq 0.05$  وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.



#### الفرضية الرابعة: أسباب التهرب الضريبي في قطاع غزة

جدول (7) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال أسباب التهرب الضريبي في قطاع غزة والدرجة الكلية للمجال

القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل بيرسون للارتباط	أسباب التهرب الضريبي في قطاع غزة
0.000	*0.629	ارتفاع أسعار الضريبة
0.000	*0.918	انعدام الثقة بمأمور الضريبة
0.000	*0.730	عدم الشعور بالحصول على خدمات عامة مقابل دفع الضريبة
0.000	*0.489	الوضع الاقتصادي السيئ لدى المكلفين
0.000	*0.865	شعور المكلف بعدم عدالة الضريبة
0.000	*0.842	قلة التنسيق بين الدوائر الضريبية والدوائر الحكومية
0.000	*0.821	انعدام الاستقرار السياسي
0.000	*0.863	عدم متابعة الدوائر الضريبية لأصحاب المهن الحرة
0.000	*0.762	تعدد الضرائب المعمول بها في فلسطين
0.000	*0.830	قلة عدد مأموري التقدير في بعض الدوائر الضريبية.

\* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ . قيمة الارتباط الجدولية تساوي 0.349

يوضح جدول رقم (7) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " أسباب التهرب الضريبي في قطاع غزة والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية  $\alpha \leq 0.05$  وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

## ثانياً : الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات

### ثبات الاستبانة Reliability:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على الأفراد عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة الدراسة من خلال:

معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient وطريقة التجزئة النصفية وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول رقم (8).

جدول رقم (8) معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية لقياس ثبات الاستبانة

#	المجالات	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	التجزئة النصفية
	الأثار الاجتماعية والاقتصادية	10	*0.851	*0.932
	لضريبة الدخل والتهرب منها	10	*0.896	*0.902
	أثر ضريبة الدخل في تمويل نفقات الدولة	10	*0.700	*0.701
	أسباب التهرب الضريبي في قطاع غزة	10	*0.936	*0.957
	الأثار الاجتماعية والاقتصادية لضريبة الدخل والتهرب منها	40	*0.894	*0.876

واضح من النتائج الموضحة في جدول رقم (8) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لا جمالي الاستبانة حيث بلغت بطريقة الفا كرونباخ 0.894، بينما بطريقة التجزئة النصفية فبلغت 0 0.876

وبذلك تكون الإستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق رقم (1) قابلة للتوزيع. ويكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات إستبانة الدراسة مما يجعله على ثقة بصحة الإستبانة وصلاحياتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم تفرغ وتحليل الإستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

## الفصل الرابع

### التحليل الإحصائي للبيانات

#### اختبار التوزيع الطبيعي : Normality Distribution Test

تم استخدام اختبار كولمغوروف-سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Test لاختبار ما

إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في

جدول رقم (9) يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

#	المجالات	عدد الفقرات	كولمغوروف-سمرنوف (K-S) Sig. المعنوية
	الأثار الاجتماعية والاقتصادية	10	1.223
	لضريبة الدخل والتهرب منها	10	0.978
	أثر ضريبة الدخل في تمويل نفقات الدولة	10	0.101
	أثر ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل	10	0.294
	أسباب التهرب الضريبي في قطاع غزة	10	0.183
	أثر ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاقتصادية	10	0.533
	الأثار الاجتماعية والاقتصادية لضريبة الدخل والتهرب منها	40	0.894*
			0.445

واضح من النتائج الموضحة في جدول رقم (9) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع مجالات الدراسة كانت اكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي وحيث سيتم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة.

#### تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض

معرفة تكرار فئات متغير ما ويتم الاستفادة منها في وصف عينة الدراسة.

2- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha), لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة.

- 3- اختبار التجزئة النصفية (split half) لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة.
- 4- استخدام اختبار كولمغوروف-سمرنوف (Kolmogorov-Smirnov Test(K-S) :  
يستخدم هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.
- 5- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين. وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة، والعلاقة بين المتغيرات.
- 6- اختبار T في حالة عينة واحدة (T-Test) ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.
- 7- اختبار T في حالة عينتين (Independent Samples T-Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات المستقلة.
- 8- اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA (One Way Analysis of Variance) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات..

الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية:

عرض لخصائص عينة الدراسة وفق البيانات الشخصية.

جدول (1)

النسبة	التكرار	
90.0	45	استمارات مكتملة
10.0	5	استمارات مفقودة (لم يتم الاجابة عليها)
100.0	50	المجموع

يتضح من خلال جدول (1) ان 90% من الاستمارات تم استكمالها بالتعبئة من المبحوثين بينما 10% تم اعتبارها استمارات مفقودة..

جدول (2) طبيعة الوظيفة

النسبة	التكرار	
44.4	20	محاسب وكيل مكلف
55.6	25	مفتش ضريبية
100.0	45	الاجمالي

من خلال جدول (2) يتضح 55.6% طبيعية وظيفتهم مفتش ضريبية ، بينما 44.4% محاسب وكيل مكلف.

جدول (3) الفئة العمرية

النسبة	التكرار	
22.2	10	اقل من 30
37.8	17	من 30 الى 40
22.2	10	من 40 الى 50
17.8	8	50 فأكثر
100.0	45	الاجمالي

يتضح 22.2% فئاتهم العمرية تقع من 40-50 عام ، 37.8% في الفئة العمرية من 30 عام - 40 عام ، 17.8% في الفئة العمرية من 50 عام فأكثر ، 22.2% اقل من 30 عام.

جدول (4) المؤهل العلمي

النسبة	التكرار	
15.6	7	دبلوم
62.2	28	بكالوريوس

دراسات عليا	10	22.2
الاجمالي	45	100.0

يتضح ان 62.2% مؤهلهم العلمي بكالوريوس، 22.2% دراسات عليا، 15.6% دبلوم...

جدول (5) التخصص العلمي

النسبة	التكرار	
محاسبة	22	48.9
إدارة أعمال	13	28.9
علوم مالية ومصرفية	7	15.6
اقتصاد	3	6.7
الاجمالي	45	100.0

يتضح ان 48.9% تخصصهم العلمي محاسبة، 28.9% ادارة اعمال ، 15.6% علوم مالية ومصرفية، 6.7% اقتصاد،...

جدول (6) سنوات الخدمة

النسبة	التكرار	
اقل من 5	8	17.8
من 5 الى 10	14	31.1
من 10 الى 15	13	28.9
اكثر من 15	10	22.2
الاجمالي	45	100.0

يتضح ان ، 31.1% من 5-10 سنوات ، 22.2% سنوات خبرتهم اكثر من 15 سنة ، 28.9% من 10-15 سنة، 17.8% اقل من 5 سنوات.

جدول (7) عدد الدورات التي التحقت بها ذات الصلة بالضريبة ومحاسبتها

النسبة	التكرار	
4.4	2	لا توجد
73.3	33	من 1-4 دورات
22.2	10	أكثر من 4 دورات
100.0	45	الاجمالي

يتضح ان 73.3% عدد الدورات التي التحقوا بها ذات الصلة بالضريبة ومحاسبتها من 1-4 دورات، 22.2% اكثر من 4 دورات عمان، 4.4% لا يوجد.



## الوزن النسبي لفقرات المجالات

### تحليل فقرات الاستبانة :

لتحليل فقرات الاستبانة تم استخدام الاختبارات المعلمية (اختبار T لعينة واحدة) لمعرفة ما إذا كانت متوسطات درجات الاستجابة. حيث اعتبرت الدرجة 3 هي الحياد وهي تمثل 60% على مقياس الدراسة.

### تحليل جميع فقرات الاستبيان:

جدول (1) الوسط الحسابي والوزن النسبي لمجال أثر ضريبة الدخل في تمويل نفقات الدولة

أولاً	أثر ضريبة الدخل في تمويل نفقات الدولة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة الاختبار	المعنوية p-value	ترتيب الفقرة
	هناك سوء استغلال لضريبة الدخل، والتي باتت تستخدم كأداة لتمويل العجز في الموازنة العامة، وتمويل المشاريع الإنسانية على حساب مشاريع التنمية والتطوير.	4.04	0.91	80.87	9.48	0.00	4
	تعاني الحكومة من الإفراط وعدم الترشيح في النفقات.	4.16	0.91	83.24	10.55	0.00	2
	يعاني الاقتصاد في غزة من اختلالات واضحة في بنيته الأساسية، حيث العجز المستمر في الميزان التجاري والموازنة العامة، والاعتماد المتزايد على المنح والضرائب المباشرة.	4.00	0.94	80.00	8.84	0.00	5
	تفتقر الحكومة لأدوات السياسة المالية والنقدية الفعالة.	4.27	0.77	85.37	13.48	0.00	1
	تعتمد الحكومة على ضريبة الدخل كأحد أهم وسائل تمويلها بالإيرادات.	3.53	1.22	70.59	3.59	0.00	9
	الحصار الاسرائيلي سبب في تقليل الإيرادات وأدى ذلك الي زيادة النفقات.	4.06	0.98	81.16	8.94	0.00	3
	تطبيق نظام ضريبي قائم على الضرائب المباشرة يساعد في مواجه	3.61	1.00	72.24	5.01	0.00	8

						النفقات.	
6	0.00	6.92	78.81	1.11	3.94	عدم متابعة اصحاب المهن الحرة لأخذ الضرائب منهم يؤدي الى عجز في تمويل النفقات.	
7	0.00	6.12	77.06	1.15	3.85	التعديلات التي اجريت على النظام الضريبي لم تساعد في مواجهة النفقات وتغطيتها.	
10	0.00	3.58	70.20	1.23	3.51	الإعفاءات الضريبية التي ينص عليها قانون تشجيع الاستثمار تعمل على تخفيض الايرادات العامة وبذلك زيادة النفقات.	
	0.00	10.90	78.77	0.72	3.94	اجمالي محور أثر ضريبة الدخل في تمويل نفقات الدولة	

يتضح ان الوزن النسبي لإجمالي محور أثر ضريبة الدخل في تمويل نفقات الدولة بلغ 78.77% وبمتوسط بلغ (3.94) وانحراف معياري بلغ 0.72، بينما لفقرات محور أثر ضريبة الدخل في تمويل نفقات الدولة كانت الفقرة الرابعة (تقتصر الحكومة لأدوات السياسة المالية والنقدية الفعالة) احتلت المرتبة الاولى بوزن نسبي بلغ 85.37% ، بينما كانت الفقرة العاشرة الإعفاءات الضريبية التي ينص عليها قانون تشجيع الاستثمار تعمل على تخفيض الايرادات العامة وبذلك زيادة النفقات.) احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 70.20%.

جدول (2) الوسط الحسابي والوزن النسبي لمجال أثر ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل

أولاً	أثر ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة الاختبار	المعنوية p-value	ترتيب الفقرة
	ما زالت الموازنة العامة تهتم بقطاعات الأمن والشرائح الاجتماعية، على حساب المشاريع التنموية والتطويرية.	4.42	0.77	88.41	15.23	0.00	1
	هناك سوء في توزيع في الدخل ، حيث يعتبر الجزء الأكبر من العاملين في الجهاز الحكومي ضمن خط الفقر .	4.25	0.90	84.93	11.53	0.00	3
	هناك تضارب في النظم الضريبية في الأراضي الفلسطينية	3.94	1.11	78.84	7.05	0.00	5

						ناجم عن عملية الانقسام السياسي الفلسطيني.	
2	0.00	17.32	86.09	0.63	4.30	يعاني الاقتصاد في غزة من مشكلات هيكلية وبنوية تعمل على زيادة معدلات البطالة وتزايد الفقر والفقر المدقع.	
4	0.00	11.97	82.61	0.78	4.13	النظام الضريبي المتبع في قطاع غزة نظام متوارث ولا يتناسب مع واقع الاقتصاد الفلسطيني.	
6	0.00	5.16	72.94	1.03	3.65	النظام الضريبي المتبع فيقطاع غزة يشكل عبئاً على الواقع الاقتصادي والاجتماعي.	
10	0.00	10.23	71.00	1.22	3.55	غياب الوعي الضريبي والثقافة الضريبية للمجتمع الفلسطيني.	
7	0.00	6.41	72.40	1.31	3.62	تساعد ضريبة الدخل في معالجة البطالة.	
9	0.00	9.51	72.00	1.35	3.60	يوجد رقابة كافية على عملية اعادة توزيع الدخل.	
8	0.00	8.59	72.20	1.06	3.61	نظام الفحص الشامل تسبب في خلق كثير من المشاكل التي كان لها تأثير سلبي على إيرادات الضريبة مما أدى إلى عدم تحقيق القدر المتوقع من اعادة توزيع الدخل.	
	0.00	14.82	82.36	0.63	4.12	أثر ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل	

من خلال جدول(2) يتضح ان الوزن النسبي لإجمالي محور أثر ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل بلغ 82.36% وبمتوسط بلغ (4.12) وانحراف معياري بلغ 0.63، بينما لفقرات محور أثر ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل كانت الفقرة السادسة (ما زالت الموازنة العامة تهتم بقطاعات الأمن والشرائح الاجتماعية، على حساب المشاريع التنموية والتطويرية) احتلت المرتبة الاولى بوزن نسبي بلغ 88.41% ، بينما كانت الفقرة الثالثة (غياب الوعي الضريبي والثقافة الضريبية للمجتمع الفلسطيني) احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 71.00%.

جدول (3) الوسط الحسابي والوزن النسبي لمجال أثر ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاقتصادية

أولا	أثر ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاقتصادية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة الاختبار	المعنوية p-value	ترتيب الفقرة
	معدلات الشريحة الضريبية لها تأثير على تحديد حجم الدخل.	3.76	0.87	75.12	16.55	0.00	4
	معدلات الشرائح الضريبية لها تأثير في إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع.	3.72	0.98	74.41	14.09	0.00	6
	معدلات ضريبة الدخل لها تأثير في تحديد حجم الاستهلاك.	3.84	1.01	76.77	15.86	0.00	1
	معدلات ضريبة الدخل لها تأثير في تحديد نمط الاستهلاك.	3.54	1.07	70.77	9.59	0.00	7
	معدلات ضريبة الدخل لها تأثير في تحديد حجم الادخار.	3.46	1.09	69.28	8.10	0.00	8
	معدلات ضريبة الدخل لها تأثير على الرغبة بالعمل.	3.79	1.01	75.79	14.91	0.00	2
	معدلات ضريبة الدخل لها تأثير على حجم إنتاجية العمل.	3.77	0.93	75.32	15.64	0.00	3
	معدلات ضريبة الدخل لها تأثير في تحقيق الاستقرار الوظيفي.	3.29	1.27	65.82	4.39	0.00	9
	ارتفاع معدلات ضريبة الدخل يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات.	3.26	1.22	65.18	4.03	0.00	10
	ارتفاع معدلات ضريبة الدخل يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع.	3.76	0.87	75.12	16.55	0.00	5
	اجمالي محور أثر ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاقتصادية	3.62	1.03	72.35	11.96	0.00	

من خلال جدول(3) يتضح ان الوزن النسبي لإجمالي محور أثر ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاقتصادية بلغ 72.35% وبمتوسط بلغ (3.62) وانحراف معياري بلغ 1.03، بينما

لفقرات محور أثر ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاقتصادية كانت الفقرة الثالثة (معدلات ضريبة الدخل لها تأثير في تحديد حجم الاستهلاك) احتلت المرتبة الاولى بوزن نسبي بلغ 76.77% ، بينما كانت الفقرة التاسعة (ارتفاع معدلات ضريبة الدخل يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات) احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 65.18%.

جدول (4) الوسط الحسابي والوزن النسبي لمجال أسباب التهرب الضريبي في قطاع غزة

ترتيب الفقرة	المعنوية p- value	قيمة الاختبار	الوزن النسبي %	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	أسباب التهرب الضريبي في قطاع غزة
7	0.00	13.489	82.07	0.76	4.10	ارتفاع أسعار الضريبة
4	0.00	14.532	83.22	0.75	4.16	انعدام الثقة بمأمور الضريبة
3	0.00	17.287	83.45	0.63	4.17	عدم الشعور بالحصول على خدمات عامة مقابل دفع الضريبة
2	0.00	18.800	86.44	0.66	4.32	الوضع الاقتصادي السيئ لدى المكلفين
1	0.00	21.519	87.36	0.59	4.37	شعور المكلف بعدم عدالة الضريبة
5	0.00	13.649	82.99	0.79	4.15	قلة التنسيق بين الدوائر الضريبية والدوائر الحكومية
8	0.00	12.747	82.07	0.81	4.10	انعدام الاستقرار السياسي
6	0.00	14.400	82.30	0.72	4.11	عدم متابعة الدوائر الضريبية لأصحاب المهن الحرة
10	0.00	5.701	71.72	0.96	3.59	تعدد الضرائب المعمول بها في فلسطين
9	0.00	13.196	80.47	0.72	4.02	قلة عدد مأموري التقدير في بعض الدوائر الضريبية.
	0.00	28.315	81.30	0.53	4.06	اجمالي محور أسباب التهرب الضريبي في قطاع غزة

من خلال جدول(4) يتضح ان الوزن النسبي لاجمالي محور أسباب التهرب الضريبي في قطاع غزة بلغ 81.3% وبمتوسط بلغ (4.06) وانحراف معياري بلغ (0.53) ، بينما لفقرات محور أسباب التهرب الضريبي في قطاع غزة كانت الفقرة الثالثة (شعور المكلف بعدم عدالة الضريبة) احتلت المرتبة الاولى بوزن نسبي بلغ 87.36% ، بينما كانت الفقرة الرابعة (تعدد الضرائب المعمول بها في فلسطين) احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 71.72%.

جدول (5) الوسط الحسابي والوزن النسبي لمجالات الآثار الاجتماعية والاقتصادية لضريبة الدخل والتهرب منها

أولاً	الآثار الاجتماعية والاقتصادية لضريبة الدخل والتهرب منها	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة الاختبار	المعنوية p-value	ترتيب الفقرة
	أثر ضريبة الدخل في تمويل نفقات الدولة	3.94	0.72	78.77	10.90	0.00	3
	أثر ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل	4.12	0.63	82.36	14.82	0.00	1
	أثر ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاقتصادية	3.62	1.03	72.35	11.96	0.00	4
	أسباب التهرب الضريبي في قطاع غزة	4.06	0.53	81.30	28.315	0.00	2
	اجمالي محاور الآثار الاجتماعية والاقتصادية لضريبة الدخل والتهرب منها	3.94	0.77	78.69	17.52	0.000	

من خلال جدول(5) يتضح ان الوزن النسبي لإجمالي محور الآثار الاجتماعية والاقتصادية لضريبة الدخل والتهرب منها بلغ 78.69% وبمتوسط بلغ (3.94) وانحراف معياري بلغ (0.77)، بينما المجال الفرعي أثر ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل احتل المرتبة الاولى بوزن نسبي بلغ 82.36% ، بينما كان مجال أثر ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاقتصادية احتل المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 72.35% ..

## فرضيات الاستبانة :

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في استجابات المبحوثين حول الآثار الاجتماعية والاقتصادية لضريبة الدخل والتهرب منها تعزى للمتغيرات الديمغرافية التالية (طبيعة الوظيفة ، العمر ، التخصص العلمي، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، عدد الدورات).

## اولا: طبيعة الوظيفة

جدول رقم (6) نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين- طبيعة الوظيفة

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار t	المتوسطات		المجال
		مفتش	محاسب وكيل مكلف	
0.290	2.281	3.31	3.80	أثر ضريبة الدخل في تمويل نفقات الدولة
0.285	1.088	3.39	3.78	أثر ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل
0.025	2.348	3.14	3.79	أثر ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاقتصادية
1.286	0.389	3.48	3.74	أسباب التهرب الضريبي في قطاع غزة
0.153	1.463	3.34	3.71	اجمالي محاور الآثار الاجتماعية والاقتصادية لضريبة الدخل والتهرب منها

تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين اكبر من مستوى الدلالة  $\alpha \leq 0.05$ ، بالنسبة لإجمالي (الآثار الاجتماعية والاقتصادية لضريبة) حيث كانت قيمة المعنوية 0.1532 مما يوضح عدم وجود فروق معنوية بين استجابات المبحوثين حول الآثار الاجتماعية والاقتصادية لضريبة تعزى لمتغير طبيعة الوظيفة، .....

## ثانيا: العمر

جدول رقم (7) نتائج اختبار "التباين الأحادي" ANOVA العمر

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار F	المتوسطات				المجال
		اكثر من 50 سنة	من 40- 50 سنة	من 30- 40 سنة	اقل من 30 سنة	
0.744	0.414	3.78	3.65	3.53	3.87	أثر ضريبة الدخل في تمويل نفقات الدولة
0.438	0.930	3.79	3.90	3.29	3.33	أثر ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل
0.221	1.553	3.94	3.47	3.33	3.67	أثر ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاقتصادية
0.153	1.880	3.97	3.65	3.23	3.47	أسباب التهرب الضريبي في قطاع غزة
0.671	0.521	3.77	3.57	3.42	3.65	اجمالي محاور الآثار الاجتماعية والاقتصادية لضريبة الدخل والتهرب منها

تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" اكبر من مستوى الدلالة  $\alpha \leq 0.05$  بالنسبة لإجمالي المجال (اجمالي محور الآثار الاجتماعية والاقتصادية لضريبة) حيث كانت مستوى الدلالة 0.671 مما يوضح عدم وجود فروق معنوية بين استجابات الباحثين حول اجمالي محور الآثار الاجتماعية والاقتصادية لضريبة تعزى لمتغير العمر....



### ثالثاً: التخصص العلمي

جدول رقم (8) نتائج اختبار "التباين الأحادي" ANOVA التخصص العلمي

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار F	المتوسطات				المجال
		اقتصاد	علوم مصرفية	ادارة	محاسبة	
0.495	0.810	3.73	3.81	3.89	3.79	أثر ضريبة الدخل في تمويل نفقات الدولة
0.577	0.666	3.76	3.71	3.84	3.73	أثر ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل
0.199	1.621	3.02	3.04	3.40	3.29	أثر ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاقتصادية
0.197	1.631	3.59	3.62	3.78	3.67	أسباب التهرب الضريبي في قطاع غزة
0.966	.089	4.60	4.56	4.55	4.54	اجمالي محاور الآثار الاجتماعية والاقتصادية لضريبة الدخل والتهرب منها

تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" اكبر من مستوى الدلالة  $\alpha \leq 0.05$  بالنسبة لإجمالي المجال (اجمالي محور الآثار الاجتماعية والاقتصادية لضريبة) حيث كانت مستوى الدلالة 0.966 مما يوضح عدم وجود فروق معنوية بين استجابات المبحوثين حول اجمالي محور الآثار الاجتماعية والاقتصادية لضريبة تعزى لمتغير التخصص العلمي....

#### رابعاً: المؤهل العلمي

جدول رقم (9) نتائج اختبار "التباين الأحادي" ANOVA المؤهل العلمي

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار F	المتوسطات			المجال
		دراسات عليا	بكالوريوس	دبلوم	
0.785	0.245	3.57	3.73	3.73	أثر ضريبة الدخل في تمويل نفقات الدولة
0.425	0.880	3.89	3.58	4.17	أثر ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل
0.284	1.311	3.54	3.62	4.27	أثر ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاقتصادية
0.082	2.714	3.26	3.86	3.33	أسباب التهرب الضريبي في قطاع غزة
0.774	0.259	3.54	3.63	3.85	اجمالي محاور الآثار الاجتماعية والاقتصادية لضريبة الدخل والتهرب منها

نتبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" اكبر من مستوى الدلالة  $\alpha \leq 0.05$  بالنسبة لإجمالي المجال (اجمالي محور الآثار الاجتماعية والاقتصادية لضريبة) حيث كانت مستوى الدلالة 0.774 مما يوضح عدم وجود فروق معنوية بين استجابات المبحوثين حول اجمالي محور الآثار الاجتماعية والاقتصادية لضريبة تعزى لمتغير المؤهل العلمي....

**خامساً: سنوات الخدمة**

جدول رقم (10) نتائج اختبار "التباين الأحادي" ANOVA سنوات الخدمة

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار F	المتوسطات				المجال
		اكثر من 15 سنة	10-15 سنة	من 5-10 سنوات	اقل من 5 سنوات	
0.515	0.765	3.67	3.66	3.52	3.60	أثر ضريبة الدخل في تمويل نفقات الدولة

0.018	3.468	3.78	3.53	3.40	3.26	أثر ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل
0.225	1.469	3.80	3.81	3.68	3.45	أثر ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاقتصادية
0.507	0.780	3.76	3.72	3.64	3.60	أسباب التهرب الضريبي في قطاع غزة
0.077	2.319	3.74	3.66	3.56	3.38	اجمالي محاور الآثار الاجتماعية والاقتصادية لضريبة الدخل والتهرب منها

تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" اكبر من مستوى الدلالة  $\alpha \leq 0.05$  بالنسبة لإجمالي المجال (اجمالي الآثار الاجتماعية والاقتصادية لضريبة) حيث كانت مستوى الدلالة 0.077 مما يوضح عدم وجود فروق معنوية بين استجابات المبحوثين حول اجمالي محور الآثار الاجتماعية والاقتصادية لضريبة تعزى لمتغير سنوات الخدمة....

**سادسا: عدد الدورات**

جدول رقم (11) نتائج اختبار "التباين الأحادي" ANOVA عدد الدورات

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار F	المتوسطات			المجال
		اكثر من 4	4-1	لا يوجد	
0.366	1.038	3.58	3.80	3.87	أثر ضريبة الدخل في تمويل نفقات الدولة
0.908	0.097	3.74	3.57	3.72	أثر ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل
0.398	0.950	3.54	3.97	3.64	أثر ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاقتصادية
0.362	1.050	3.59	3.57	3.96	أسباب التهرب الضريبي في قطاع غزة
0.729	0.319	3.61	3.79	3.56	اجمالي محاور الآثار الاجتماعية والاقتصادية

					لضريبة الدخل والتهرب منها
--	--	--	--	--	---------------------------

تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" أكبر من مستوى الدلالة  $\alpha \leq 0.05$  بالنسبة لإجمالي المجال (إجمالي محور الآثار الاجتماعية والاقتصادية لضريبة) حيث كانت مستوى الدلالة 0.729 مما يوضح عدم وجود فروق معنوية بين استجابات المبحوثين حول إجمالي محور الآثار الاجتماعية والاقتصادية لضريبة تعزى لمتغير عدد الدورات .....

## الفصل الخامس

### مناقشة النتائج والتوصيات

تناولت هذه الدراسة في جانبها النظري والتطبيقي بحث وتحليل الآثار الاجتماعية لضريبة الدخل والتهرب منها في قطاع غزة ، وقد أشارت معطيات التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة واختبار فرضياتها إلى نتائج هامة بخصوص آراء موظفي ضريبة الدخل والمكلفين من فئة دوائر الضريبة في قطاع غزة حول دور كل متغير من المتغيرات المستقلة في زيادة الإيرادات وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج كما يلي:

1- تبين أن الدوائر الضريبية بحاجة إلى تطوير بحيث تعالج كافة أوجه القصور التي نوه إليها المبحوثون وذلك بهدف الحد من التهرب الضريبي في قطاع غزة، مما يكون له أثر ايجابي على زيادة الإيرادات الضريبية.

2- من خلال وجهة نظر المبحوثين يتبين أن الشرائح والنسب الضريبية بحاجة إلى تعديل بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية والظروف الاجتماعية التي يمر بها المكلفون بحيث يتم ربط التعديل بجدول غلاء المعيشة حتى يشعر المكلف بعدالة الضريبة.

3- عدم توافر التوعية الضريبية الكافية لكل من المكلفين وموظفي الضريبة، له أثرا سلبيا على التحصيل والجبائية.

4- أظهرت الدراسة أن الحوافز الضريبية هي أحد العوامل المؤثرة في زيادة الإيرادات، الأمر الذي يساعد على تغطية نفقات الدولة لمواجهة احتياجاتها العامة.

5- الإعفاءات الضريبية التي تمنح للمكلفين في بداية حياة المشروع تشجع المكلفين على زيادة الاستثمار في المشاريع داخل البلاد، الأمر الذي ينعكس إيجابيا في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

6- تطوير الحوافز التشجيعية وإعادة النظر فيها من فترة لأخرى تعمل على زيادة الالتزام بدفع الضريبة وتقلل من التهرب الضريبي .

7- يتبين أن كلا من موظفي ضريبة الدخل والمكلفين بحاجة إلى تنمية الوعي الضريبي لديهم من خلال الندوات وورشات العمل والنشرات الخاصة بالموضوع ووسائل الإعلام المختلفة، بحيث تعالج كافة أوجه القصور، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى إزالة الحاجز النفسي بين المكلفين والدوائر الضريبية.

8- زيادة عدد الشرائح الضريبية حسب مستويات الدخل تحقق العدالة للمكلفين وخاصة أصحاب الدخل المتوسطة.

9- سوء الأوضاع الاقتصادية الناتجة عن إغلاق للمعابر والحصار وتدني الدخل يعتبر عاملاً مؤثراً أدى إلى التهرب الضريبي.

10- ضعف أداء موظفي ضريبة الدخل و ضعف تأهيل الكادر الضريبي يؤثران بشكل سلبي على درجة الالتزام للمكلفين بدفع الضريبة.

11- في حالة تحسين الخدمات العامة للمكلفين يؤدي ذلك لزيادة الإلتزام الضريبي لدى المكلفين. إنه في حال تطبيق العقوبات الواردة في القانون يمكن الحد من ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل.

## التوصيات

- في ضوء النتائج التي خلصت إليها الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساهم في الحد من التهرب الضريبي والحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية ، كما يلي :
- 1- أهمية قيام المشرع الضريبي الفلسطيني بتعديل الشرائح الضريبية المنصوص عليها، بما يتلاءم مع المقدرة التكليفية للأفراد، وكذلك الأمر بالنسبة للإعفاءات الشخصية والعائلية، حتى يشعر المكلف بعدالة الضريبة، على أن يتم ربط ذلك بجدول غلاء المعيشة.
  - 2- العمل على تخفيض النسب الضريبية للحد من التهرب الضريبي وتحقيقاً للعدالة والمساواة بين المكلفين.
  - 3- العمل على تبسيط طرق وقواعد الإثبات في العمل الضريبي، وذلك بقبول الإقرار وتعديله على أسس قانونية، وأسباب واضحة ومحددة، مما ينعكس على زيادة درجة الالتزام الضريبي وتحقيق العدالة واقتصاد النفقات.
  - 4- ضرورة قيام المشرع الفلسطيني، والجهات المسؤولة في وزارة المالية بالتركيز على تنمية الوعي الضريبي لدى موظفي الضرائب بشكل عام، ولدى المكلفين بشكل خاص، لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة في مكافحة التهرب من دفع الضريبة، ويمكن أن يتم ذلك من خلال الندوات وورشات العمل، والنشرات الخاصة بالموضوع، ووسائل الإعلام المختلفة، كما يمكن إصدار مجلة دورية تركز على دور الضرائب وأهميته للمواطن، وتوضح الطرق التي يتم من خلالها صرف الأموال العامة، ومن ضمنها الضرائب، بهدف طمأنة المكلف بأن الضرائب التي يدفعها يتم صرفها لتتفق لصالح المجتمع والمصلحة العامة، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى إزالة الحاجز النفسي بين المكلف والدوائر الضريبية، ويقلل من ظاهرة النفور من الضرائب ويعمل بالتالي إلى التقليل من حجم ظاهرة التهرب الضريبي، وبالتالي زيادة المبالغ الضريبية المحصلة.
  - 5- ضرورة التركيز على عمل دورات تدريبية تأهيلية بصورة دورية للمحاسبين والمفتشين فيما يتعلق بضريبة الدخل بشكل عام والتهرب من ضريبة الدخل بشكل خاص من أجل تعميق فهم قانون ضريبة الدخل والتعرف على أساليب التهرب من ضريبة الدخل واكتشاف التلاعب ومعالجته حسب القانون.
  - 6- زيادة الشفافية في إنفاق المال العام وتوضيح سبل إنفاق هذا المال لما له من دور في إقناع المكلفين بأن الضريبة التي يدفعونها لا يساء استخدامها وتذهب للمصلحة العامة.

- 7- العمل على تحسين الخدمات العامة مثل الخدمات الصحية وتوفير الضمان الاجتماعي للمواطنين حتى يشعر المكلف بأنه يستفيد بصورة مباشرة أو غير مباشرة من الضريبة التي يدفعها لخزينة السلطة الوطنية.
- 8- قيام دائرة ضريبة الدخل باستخدام كافة صلاحياتها القانونية التي منحها القانون لها مثل حجز الأموال والمنع من السفر للمكلفين المتهربين من دفع الضريبة.
- 9- تحميل المحاسبين مسؤولية صحة الحسابات التي يقدمونها لضريبة الدخل ومعاقبتهم حسب ما ورد في القانون في حالة ثبوت ارتكابهم مخالفات أو غش أو تدليس.
- 10- العمل على ترسيخ مبدأ احترام القانون بشكل عام لما له من أثر على تطبيق قانون ضريبة الدخل والحد من التهرب من ضريبة الدخل وتعريف المكلف بما له من حقوق وما عليه من واجبات.



## قائمة المراجع

### اولا: الكتب العملية

- 1- عفانة، عدي، القطاونة، عادل، ( 2008 )، "المحاسبة الضريبية"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى.
- 2- القيسي، أعاد حمود، ( 2000 )، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- 3- ياسين، فؤاد توفيق، ( 2005 )، "المحاسبة الضريبية"، عمان: الأردن، الطبعة العربية.
- 4- عطوي، فوزي، ( 2006 )، "المالية العامة" (النظم الضريبية وموازنة الدولة) بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية.
- 5- شهاب، مجدي، ( 2004 )، "أصول الاقتصاد العام (المالية العامة)" الأزاريطة، دار الجامعة الجديدة.
- 6- سلوم، حسين، ( 1990 )، "القانون المالي الضريبي" دار الفكر اللبناني بيروت.
- 7- أبو حشيش، خليل عواد، ( 2004 )، حالات وتطبيقات عملية في قياس الدخل الخاضع للضريبة، "دراسات متقدمة في المحاسبة الضريبية" عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- 8- خصاونة، جهاد سعيد، ( 2004 )، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، الأردن: دار وائل للنشر.
- 9- عناية، غازي حسين، ( 2005 )، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، عمان: دار البيارق.
- 10- صبري، نضال، ( 2001 )، "محاسبة ضريبة الدخل"، عمان: منشورات جامعة القدس المفتوحة.
- 11- ذنيبات، محمد جمال، ( 2003 )، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- 12- فرحات، فوزت، ( 1997 )، "المالية العامة والتشريع الضريبي العام" بيروت، مؤسسة بحسون.
- 13- شامية، أحمد زهير، وآخرون، ( 1993 )، "المالية العامة" عمان: دار زهران للنشر.
- 14- الحسيني، قاسم إبراهيم، ( 2000 )، "المحاسبة الضريبية بين النظرية والتطبيق" عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

15- أبو نصار، وآخرون، ( 2005 )، "الضرائب ومحاسبتها بين النظرية والتطبيق"، عمان: المتحدة للاستثمارات، مكتبة شباب الجامعة، الطبعة الأولى.

16- الدالي، محمود محمد، ( 2005 )، " الاعتراض والاستئناف وطرق تحصيل الضريبة"، قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم 17 لسنة 2004، الإدارة المركزية للتدريب الضريبي، القاهرة.

17- درغام، ماهر، العمور، سالم، (2009)، " ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في قطاع غزة " دراسة تحليلية، المجلد 5، العدد 2، الاردن، عمان.

#### ثانياً: الرسائل العلمية

1- أبو علي، حسن، (2010)، " الابعاد الاجتماعية للضريبة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

2- العمور، سالم، (2007)، " ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

3- حمد الله، مؤيد، ( 2005 )، "دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

4- قاسم، صلاح، ( 2003 )، "التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس، جامعة النجاح.

5- الخطيب، كمال، ( 2006 )، "دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

6- الحاج، طارق، (2003)، " اثر قانون ضريبة الدخل الاردني على تحصيل ضريبة الدخل في الاردن"، بحث دكتوراه منشور، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

7- عبد الغفور، حسام، (2008)، " العلاقة بين المكلف والادارة الضريبية واثرها على التحصيل والجباية" دراسة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

8- حوسو، محمد، (2005)، " التدقيق للأغراض الضريبية " رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

9- حسين، رلى، (2011)، " مدى التزام الفاحص الضريبي الفلسطيني بمعايير المراجعة الدولية واثار ذلك في الحد والكم والكشف عن حالات التهرب الضريبي" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

10- مهاني، محمود، (2010)، " اثر الحوافز التشجيعية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الإيرادات الضريبية في قطاع غزة " رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- 11- منصور, ايهاب, (2004), " العقوبات ومدى فاعليتها في مكافحة التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين " رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة النجاح الوطنية, نابلس, فلسطين.
- 12- ابو سنينة, طارق, (2008), " العوامل المؤثرة في التهرب الضريبي والتجنب الضريبي وعلاقتها بالشكل القانوني لمكتب التدقيق والشكل القانوني للشركة الصناعية - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية " , رسالة غير منشورة, جامعة الشرق الاوسط عمان, الاردن.

### ثالثا: المجالات العلمية

- 1- علاونة, عاطف (2000), شرعية الضرائب في الأراضي الفلسطينية المحتلة, فلسطين, رام الله.
- 2- أبو شعبان, بيان, ( 2005 ), " قراءة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني للعام 2004 " مجلة المحاسب الفلسطيني, العدد 1.
- 3- الميزان لحقوق الانسان, (2011), " دراسة عن الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في قطاع غزة " , غزة, فلسطين.
- 4- الميزان لحقوق الانسان, (2016), " الاثار المترتبة للسياسات الضريبية على الوضع الاجتماعي والاقتصادي في قطاع غزة " , غزة, فلسطين.
- 5- عماشة, نور, (2017), " مميزات الضرائب المباشرة " , المجلة العربية, دبي, الامارات العربية المتحدة.
- 6- منتدى الدراسة المحاسبية, (2010), " الاهداف الاجتماعية لضريبة الدخل " .

### رابعا: القوانين والتشريعات

- 1- قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم 17 لسنة 2004.
- 2- قانون ضريبة الدخل المصري رقم 91 لسنة 2005.
- 3- قانون ضريبة الدخل اللبناني رقم 144 لسنة 2003.
- 4- شرائح ضريبة الدخل وفق قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم 8 لسنة 2011.

# الملاحق